الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

الموضوع

دور و أهمية التحليل المالي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

– دراسة حالة مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB – بسكرة –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص : محاسبة

إعداد الطالبة :

علال عائشة

الأستاذة المشرفة :

سلطاني زوليخة

رقم التسجيل :	2019
تاريخ الإيداع :	.....

السنة الجامعية : 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله نحمده و نستعينه على فضله و عطاءه و نسأله أن يرزقنا العلم النافع

و العمل الصالح .

كلمة شكر و عرفان إلى من أنار لي طريقي في انجاز هذا العمل

إلى

الأستاذة المشرفة : « سلطاني زوليخة »

على كل ما قدمته لي من مساعدة و نصائح طوال انجاز المذكرة .

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير

إلى

المدير المؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB بولاية بسكرة .

و إلى

كل موظفيها الذين قدموا لي العون الكبير و سهلوا لي مجريات عملي .

كما أتقدم بالشكر إلى

كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ،

إلى

كل من أمدني بيد العون و لو بكلمة طيبة لإنجاز وتكملة هذا البحث .

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى كافة أفراد عائلتي

الذين وقفوا إلى جانبي طيلة المشوار الدراسي

إلى رفيقة دربي التي لم تبخل علي بدعواتها

أمي الغالية يحفظها الله

إلى من كانوا قدوتي و أخوتي الأعزاء

الذين هم الشموع التي أضاءت حياتي

إلى رفيقات دربي في الدراسة .....

إلى أساتذتي المحترمين...

إلى كل من ترتبط بيني و بينهم مودة...

إلى كل من نسيهم قلمي و تذكرهم قلبي أهدي ثمرة جهدي .

علال عائشة

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الفهرس	II.
قائمة الجداول	V.
قائمة الأشكال	VII.
قائمة الملاحق	IX.
الملخص باللغة العربية	XI.
الملخص باللغة الفرنسية	XII.
المقدمة	ب
الفصل الأول : دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي .	
تمهيد:	02
المبحث الأول : مدخل إلى تحليل المالي و القوائم المالية و تحسين الأداء المالي .	03
المطلب الأول : أساسيات حول تحليل المالي .	03
الفرع الأول : تعريف و أهمية التحليل المالي .	03
الفرع الثاني : مجالات التحليل المالي و الأطراف المهتمة به .	04
الفرع الثالث: خطوات المتبعة في التحليل المالي و أهدافه .	08
المطلب الثاني : أساسيات حول القوائم المالية .	10
الفرع الأول : تعريف وخصائص القوائم المالية .	10
الفرع الثاني : أهداف و أهمية القوائم المالية .	11
الفرع الثالث : تعداد القوائم المالية و وظائفها .	13
المطلب الثالث: أساسيات حول تقييم الأداء المالي .	33
الفرع الأول : تعريف تقييم الأداء المالي .	33
الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء المالي .	34
الفرع الثالث : خطوات تقييم الأداء المالي .	35
المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي .	36
المطلب الأول : المؤشرات المالية .	36
الفرع الأول : رأس المال العامل .	37

الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل .	38
الفرع الثالث : الخزينة .	40
المطلب الثاني : النسب المالية .	41
الفرع الأول : النسب السيولة .	41
الفرع الثاني : النسب النشاط .	43
الفرع الثالث : النسب المردودية .	46
المطلب الثالث: تحليل العمودي و تحليل الأفقي .	48
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB .	
تمهيد:	52
المبحث الأول : تقديم المؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB .	53
المطلب الأول : تعريف و نشأة المؤسسة TIFIB .	53
المطلب الثاني : أهداف و نشاط المؤسسة الصناعية النسيج و التجهيز ببسكرة .	57
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة TIFIB .	59
المبحث الثاني : عرض القوائم المالية لسنة 2014 و 2015 .	63
المطلب الأول : عرض الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية المختصرة .	63
المطلب الثاني : عرض جدول حساب النتائج .	68
المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية .	69
المطلب الرابع : عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة .	70
المبحث الثالث : تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB خلال سنة 2014 و 2015 .	71
المطلب الأول : تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي .	71
المطلب الثاني : تحليل المالي بواسطة نسب المالية .	73
المطلب الثالث: تحليل العمودي و الأفقي للقوائم المالية .	75
خلاصة الفصل	84
الخاتمة	86
المراجع	91
الملاحق	97

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الميزانية المالية (الأصول)	17
02	جدول الميزانية المالية (الخصوم)	18
03	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	20
04	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	22
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	28
06	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	30
07	جدول تغير الأموال الخاصة	32
08	الميزانية العمومية (الأصول) لسنة 2014	64
09	الميزانية العمومية (الأصول) لسنة 2015	65
10	الميزانية العمومية (الخصوم) لسنة 2014 / 2015	66
11	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2014	67
12	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2015	67
13	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) لسنة 2015	68
14	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) لسنة 2015	69
15	جدول تغير الأموال الخاصة 2015	70
16	مؤشرات توازن المالي 2015/2014	71
17	نسب مالية 2015/2014	73
18	الميزانية العمومية (الأصول) لسنة 2015	75
19	الميزانية العمومية (الخصوم) لسنة 2015	77
20	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) لسنة 2015	79
21	الميزانية العمومية (الأصول) لسنة 2015	81
22	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) لسنة 2015	82

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل المديريات المؤسسة	53
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج و التجهيز بسكرة TIFIB	62

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة الميزانية (الأصول) لسنة 2014	97
02	قائمة الميزانية (الأصول) لسنة 2015	98
03	قائمة الميزانية (الخصوم) لسنة 2015/2014	99
04	حساب النتائج (حسب الطبيعة) لسنة 2015/2014	100
05	جدول سيولة الخزينة لسنة 2015/2014	101
06	جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2014	102
07	جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2015	103

الملخص

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جمع المعلومات حول تقييم الأداء المالي، و الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء . يعد الأداء المالي مفهوما جوهريا، و هاما بالنسبة للمؤسسات و بشكل عام يمثل القاسم المشترك، لاهتمامات المفكرين و الباحثين و الاقتصاديين، فنجاح هذه الأخيرة مرتبط بمدى كفاءة و فعالية أدائها، و عليه فإن الأداء المالي يعتبر المحور الرئيسي الذي ينصب حول جهود المديرين، و لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته و ما ضيعته من فرص إلا بتحديد خططها المستقبلية عن طريق تقييم أدائها المالي، إذ يعبر هذا الأخير على مدى قدرة المؤسسة للاستغلال الجيد للموارد المتاحة لديها، ذلك بإجراء فحص و تشخيص حالة المؤسسة بدراسة، و تحليل وضعيتها المالية، باستعمال أدوات التحليل المالي و المتمثلة في النسب المالية، باعتبارها الأداة الأساسية في الحكم على ربحية المؤسسة و كفاءتها التشغيلية، و سيولتها من خلال نسب السيولة، نسب النشاط و نسب المردودية و كذا مؤشرات التوازن المالي، و التي تدرس رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة، حيث يتم الاعتماد في ذلك على القوائم المالية من الميزانية المالية، و جدول حسابات النتائج، و جدول التدفقات النقدية، و قائمة تغيرات الأموال الخاصة .

Résumé:

Cette étude porte sur l'évaluation de la performance financière de l'institution économique et, pour atteindre ses objectifs et répondre à ses questions, nous nous sommes reposés sur la collecte d'informations sur l'évaluation de la performance financière et les outils utilisés dans le processus d'évaluation. La performance financière est un concept fondamental, important pour les institutions et représente généralement le dénominateur commun des préoccupations des penseurs, des chercheurs et des économistes, son succès étant lié à l'efficacité et à l'efficacité de sa performance, qui est au centre des efforts des gestionnaires. Ce département peut savoir ce qu'il a réalisé et quelles opportunités il a raté, sauf en déterminant ses plans pour l'avenir en évaluant ses performances financières, ce qui reflète la capacité de l'institution à utiliser les ressources dont elle dispose en examinant et en diagnostiquant l'état de l'institution. Outils d'analyse Les ratios financiers, principaux outils permettant de juger de la rentabilité et de l'efficacité opérationnelle de l'institution, de sa liquidité par le biais de ratios de liquidité, de ratios d'activité et de rentabilité, ainsi que d'indicateurs de solde financier qui étudient les besoins en fonds de roulement, en fonds de roulement et en trésorerie , Sur la base des états financiers du budget financier, du tableau des résultats, du tableau des flux de trésorerie et de la liste des modifications apportées aux fonds spéciaux.

مقدمة

مقدمة:

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء و تكوين أي اقتصاد، فهي تؤثر فيه و تتأثر به، و يتطلب ذلك معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية و كذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها، كما يجب تحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط و الأهداف، و ذلك بقياس الأداء الفعلي، و مقارنته بالأداء المخطط مسبقا، ثم العمل على تصحيحها لتحديد مستوى الأداء الذي توصلت إليه المؤسسة .

فعلى المؤسسة الاقتصادية سواء كانت تعاني من المشاكل أم لا، عليها التحكم في قواعد التسيير و تحسين وضعيتها المالية من خلال اتخاذ نمط تسيير يعتمد على المعلومات المتوفرة في محيطها سواء الداخلي أو الخارجي ، و نشاطها الذي يهدف إلى تحقيق الثروة و الظروف السائدة في المجتمع ، و النمو و الاستمرار، ومنه يتضح لنا أن التقييم المالي و الاقتصادي يعتبر وسيلة ضرورة للمؤسسة لتوفير المعلومات التي تبين وتحلل الأداء في مختلف جوانب نشاطها، و الذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضعية الاقتصادية و المالية و البحث في المشاكل التي تواجهها، و محاولة تفاديها و تصحيحها .

يعتبر التحليل المالي مجموعة من العمليات المالية التي تهدف إلى دراسة، وقياس، وتحليل كافة النشاطات، والمهام المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

إشكالية البحث:

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي من أهم المواضيع التي تشغل المسيرين في ظل المنافسة، لذا وجب على مسيري المؤسسات الاقتصادية ضرورة تفعيل وظائف التسيير، و الاعتماد على أدوات التسيير يتميز بالعقلانية التي تسمح لهم بالاستجابة لحاجات السوق. بما يلاءم الطبيعة المؤسسات الاقتصادية ومن ثم يكون لها قيمة و أهمية كبيرة في زيادة فعاليتها، و رفع كفاءتها الإنتاجية، و تحسين أدائها المالي، و يتحقق ذلك بإجراء فحص

و تشخيص حالة المؤسسة المالية بدراسة و تحليل وضعيتها المالية باستعمال أدوات التحليل المالي و الاستفادة من مؤشرات التحليل .

و من هنا تبرز الإشكالية الرئيسية، لهذا البحث :

ما مساهمة التحليل المالي في تقييم و تحسين الأداء المالي

في مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB بسكرة ؟

و من خلال هذه الإشكالية الأساسية تبرز التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما هو التحليل المالي ؟ و ما هي الأطراف المهتمة بمخرجاته ؟ و ما مجالات تطبيقه ؟

2- ما هي أدوات التحليل المالي ؟

3- فيما تكمن أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسات؟

فرضيات :

للإجابة على التساؤل المشار إليه سابقا، تم وضع الفرضيات التالية:

1- للتحليل المالي مجالات مختلفة ، كما أن أطراف مهتمة بمخرجاته كثيرة .

2- يساهم تحليل المالي في اتخاذ القرارات المناسبة ، و ذلك بعد اكتشافه لنقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة .

3- التحليل المالي ركيزة أساسية في تقويم الأداء المالي للمؤسسة .

أسباب اختيار الموضوع :

1- الرغبة الشخصية للتعرف و الإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحضى بها .

2- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع، والتخصص العلمي الذي أدرسه .

أهمية الدراسة :

- ✓ أهمية التحليل المالي، والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة .
- ✓ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلقى اهتمام كبيرا للإدارة المالية في المؤسسة.
- ✓ تبرز الدراسة أهمية التحليل المالي في اكتشاف نقاط القوة و الضعف في الهيكل المالي للمؤسسة، و تعطي دراسة تطبيقية له .

أهداف البحث :

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- ✓ إظهار كفاءة التحليل المالي، ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان البحث .
- ✓ تقديم تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .
- ✓ تفسير النتائج التحليل المالي .

حدود الدراسة :

- **البعد الزمني** : تم اختيار المؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB ببسكرة، و كان الهدف من هذا التربص التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة في الفترة 2014 إلى 2015 بغية الإجابة على إشكالية البحث و الوصول إلى استنتاجات علمية، بناء على المعلومات و البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل التربص .
- **البعد المكاني** : تمت الدارسة الحالة في مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB ببسكرة .
- **البعد الموضوعي** : نظرا لكبر موضوع التحليل المالي قمت بالتركيز على بعض أدوات التحليل المالي .

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإلمام بموضوع البحث و الإحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا في معالجة الموضوع المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الموضوع حيث :

في الجانب النظري تم اعتماد المنهج الوصفي للتعريف بالتحليل المالي، و القوائم المالية، و تقييم الأداء المالي.

أما دراسة الحالة المؤسسة فتعتمد على المنهج التحليلي، حيث تم تطبيق جانب من معلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB ببسكرة، من خلال القوائم المالية للمؤسسة .

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول : حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول مدخل إلى تحليل المالي، و القوائم المالية و تحسين الأداء المالي، من خلال المطلب الأول أساسيات حول تحليل المالي من حيث تعريفه، و أهميته و مجالاته و الأطراف المهتمة به، و خطواته المتبعة، و أهدافه ، و المطلب الثاني أساسيات حول القوائم المالية تم إدراج فيها تعريفها و خصائصها، و أهدافها، و أهميتها، و تعداد هده القوائم المالية، و وظائفها ، المطلب الثالث أساسيات حول تقييم الأداء المالي من حيث تعريفه، و أهميته و خطواته . المبحث الثاني أدوات التحليل المالي تحدثنا فيه عن المؤشرات المالية و النسب المالية و تحليل العمودي و تحليل الأفقي .

الفصل الثاني : تحت عنوان دراسة الحالة المؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB ببسكرة ، حيث قسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تم إدراج فيه عرض عام للمؤسسة النسيج و التجهيز ، من خلال تقديم المؤسسة و الهيكل التنظيمي لها ، أما المبحث الثاني تم عرض القوائم المالية لسنة 2014 و 2015 ، أما المبحث الثالث تحت عنوان تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة و الذي يتضمن تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و نسب المالية و تحليل العمودي و الأفقي للقوائم المالية و التعليق على نتائج البحث .

الفصل الأول :

دور التحليل المالي

في تحسين الأداء المالي

للمؤسسات الاقتصادية

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير، فهو يهدف إلى التشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة، من اجل العمل على تحسينها، و جعلها أكثر قوة، و الكشف على نقاط الضعف، و العمل على تصحيحها أو التخلص منها، و يمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقلة، و هذا من خلال معرفة اتجاهه و التنبؤ به.

و تعتبر مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من بين الأدوات الأكثر شيوعا و استخداما في تقييم الأداء المالي، و ذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة، و بالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة، كون مصير و مستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية اتخاذ القرارات فيجب على المحلل المالي أن يكون حذرا في اختيار أدوات التحليل المالي كما يتعين عليه معرفة مزايا و حدود كل الأداة، وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل بهدف توضيح أكثر الطرق المستعملة في التقييم الأداء المالي من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مدخل إلى تحليل المالي و القوائم المالية و تحسين الأداء المالي .

المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي .

المبحث الأول : مدخل إلى التحليل المالي، القوائم المالية ، و الأداء المالي .

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي تعتمدها المؤسسة في تقييم أدائها المالي ، و تحديد نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي، من خلال تحليل مختلف المعلومات و البيانات المالية ، و تفسير النتائج المحصل عليها، بما يسمح للمؤسسة بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و قدرتها الحالية و المستقبلية على تحقيق الأرباح و النمو و الاستمرارية .

ولأجل هذا سنتعرف أولا في المبحث الأول على التحليل المالي، و القوائم المالية، و الأداء المالي .

المطلب الأول : أساسيات حول التحليل المالي .

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة مفاهيم حول التحليل المالي ، فنقدم تعريفا له، و نبين أهميته و مجالاته، و الأطراف المهتمة به ، و خطواته و أهدافه .

الفرع الأول: تعريف ، وأهمية التحليل المالي:

أ- لقد وردت عدت تعاريف للتحليل المالي نذكر منها ما يلي :

- أولا : يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرار، و في تقييم أداء المؤسسات في الماضي، و الحاضر، و توقع ما سيكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل .[1]
- ثانيا : يعرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف ، و اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية ، و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية

[1] صابر تاج السر ، محمد عبد الرحمان الكنزي ، ***التحليل المالي- الأصول العملية و العلمية*** ، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2015 م ، ص 39 .

للمشروع ، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ، وذلك لكي يتم استخراج هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات .[1]

- ثالثا : تعتبر أيضا من مواضيع الإدارة المالية، وضرورة للتخطيط المالي السليم، فهو تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة، باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل[2].

نستنتج مما سبق، أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف لتعرف على المركز المالي للمؤسسة، و كذلك التعرف على مواطن القوة للمؤسسة وتعزيزها، و البحث عن مواطن الضعف لمعالجتها.

ب- و على ضوء ما سبق يمكن استخلاص أهمية التحليل المالي فيما يلي [3]:

- تحديد مدى كفاءة استغلال المؤسسة للأموال التي بحوزتها سواءا كانت سائلة ، أو في شكل سندات ، أو بضاعة في المخازن .
- الحصول على مؤشرات تبين قوة المؤسسة، و قدرتها على النمو .
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة، و مدى قدرته على توليد أرباح .
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة .
- يعبر كمقياس على مدى نجاح، أو فشل الإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة .
- التعرف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة .
- **الفرع الثاني : مجالات التحليل المالي و الأطراف المهتمة به :**

إن مجالات التحليل المالي تتمثل في تحليل، و تخطيط، و الأطراف المهتمة به من جانبين الأطراف الداخلية و الخارجية، سنتعرف عليها في هذا الفرع :

---

[1] محمد الصيرفي ، ***التحليل المالي- وجهة نظر محاسبة إدارية*** ، الدار الفجر لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2014 ، ص1 .

[2] ناصر دادي عدوان، ***مراقبة تسيير الأداء في المؤسسة الاقتصادي***، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة، ص134.

[3] فهمي مصطفى الشيخ ، ***التحليل المالي*** ، الطبعة الأولى ، رام الله فلسطين ، سنة 2008 ، ص03 .

أ- **مجالات التحليل المالي :** تتمثل فيما يلي [1]:

1. **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي على منظومة معلومات مالية دقيقة ، تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة، يستخدمها المسيرون للخروج ببدائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية ، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط.
2. **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض (الدائن) ، في علاقته مع المقترض (المدين) ، فيقوم بتقييمه و من ثمة بناء قراره بخصوص هذه العلاقة الائتمانية استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.
3. **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين ، من أفراد و مؤسسات ، بحيث يساعدهم في اختيار استثماراتهم ، وكفاية عوائدها .
4. **تحليل الاندماج و الشراء:** هو نوع من التحليل الاستثماري ، ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة ، نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما .
5. **تحليل تقييم الأداء:** هذا نوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، مثل الإدارة و المستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية ، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و مدى توفرها على السيولة .

ب-الأطراف المهتمة بالتحليل المالي :

إن الدور الفعال الذي يمثله التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة ، لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية ، ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية ، كما يضع تصورا لمستقبلها المالي ، و تتلخص هذه الأطراف في :[1]

[1] هيثم محمد الزعبي، ***الإدارة وتحليل المالي***، دار الفكر، عمان ، سنة 2000 ، ص 159 ، ص160 .

1. **الأطراف الداخلية :**

1-1- إدارة المؤسسة: حيث يهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة، وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة لأصحاب القرار (مدير، مجلس الإدارة ، أصحاب الشركة، مصالح الدولة) ، حيث تستعين بهذا العلم الذي يمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة، وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم للمستقبل .

1-2- العاملون في المؤسسة: وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة المقيد لمعرفة المركز المالي للمؤسسة، الذي ينتمون إليها والتأكد من سلامة إدارة الأموال، و ذلك حرصا على الحفاظ على منصب العمل، و تلقي اجر دوريا .

1-3- المساهمون: يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية، وسلامة استثماراتهم و عوائدها داخل المؤسسة، لذلك يفيد التحليل المالي المساهمة في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

2. **الأطراف الخارجية:** [2]

2-1- المقرضون: يقصد بالمقرض الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة ، أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد ، بصدد إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون بنكا أو مؤسسات مالية ، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع ، الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق، فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة ، فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده، لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

---

[1] طير الويزة . سايغي باهية فـريال . ***فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة*** . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر 02 . محاسبة و تدقيق . كلية علوم التسيير . جامعة بويرة (2014 – 2015) ، ص 13 . ص 14 . ص 15 .

[2] طير الويزة . سايغي باهية فـريال . ***فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة*** . مرجع السابق ، ص 13 . ص 14 . ص 15

2-2- الموردون: يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائهم، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه، أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية .

مثلا :

التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

2-3- العملاء(الزبائن): يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان مماثلة، وتطابق الفترة يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

2-4- الهيئات الرقابية: وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتبارها وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء، والمساعدة في التعرف على نقاط القوة، ونقاط الضعف في المؤسسة .

2-5- مصلحة الضرائب: تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة و لتعرف على الوضع المالي الصحيح للمؤسسة، تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح .[1]

2-6- الدولة : كذلك تهتم بالتحليل المالي لدراسة اقتصاد الدولة، و التحليل المؤشرات العامة من الناتج المحلي العام ، و الناتج الوطني .

2-7- المستثمرون المحتملون : يهتمون بالشأن المالي للمؤسسة، من اجل اتخاذ القرار الاستثمار .

[1] طير الويزة . سايغي باهية فريال . ***فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة*** . مرجع السابق ، ص 13 . ص 14 . ص 15 .

الفرع الثالث : خطوات المتبعة في التحليل المالي و نتائجه :

تمر خطوات المتبعة في التحليل المالي بعدة مراحل لتبيان ، و استنتاج نتائج كما هي موضحة في هذا الفرع :

أ- خطوات المتبعة في التحليل المالي :

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات، وهذا يعتمد على نوع التحليل، وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن خطوات التحليل المالي، هي: [1]

1. **تحديد هدف التحليل بدقة :** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره ، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة متناهية ، و الأهداف هي اختبارات السيولة، الربحية، المديونية، هذه من أجل اتخاذ القرارات المناسبة .
2. **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات أو الأشهر التي سيتم تحليل بياناتها.
3. **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية المؤشرات، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل، وعليه أن يتخذ البديل المناسب الموصل للهدف الملائم للتحليل المالي .
4. **إعداد وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية و البيانات من زاوية التحليل المالي، التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، و التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح، والبساطة في عرض البيانات المعدة للتحليل المالي .

[1] ناصر دادي عدون، ***تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية***، دار المحمدية العامة ، الجزائر، سنة 1999 ، ص135 .

5. **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

6. **صياغة التقارير:** التقرير هو وسيلة لنقل النتائج العلمية التحليلية، مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع نتائج المتوصل إليها.

ب-أهداف التحليل المالي : [1]

يهدف التحليل المالي إلى البحث عن شروط التوازن المالي للمؤسسة في المدى القصير، المتوسط و الطويل، و قياس ربحية أموالها المستثمرة . فضلا عن ذلك ، يسعى المحلل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- معرفة المركز المالي للمؤسسة، و تحديد ملائمتها المالية .
- تقييم صلاحية السياسية المالية و التشغيلية للمؤسسة .
- تخطيط السياسة المالية للمؤسسة .
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة في المؤسسة .
- معرفة مكانة المؤسسة داخل قطاعها، و من ثم تقيم قدرتها على الاستمرارية و النمو .

[1] د. حياة نجار ، ***محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية*** ، مخصص لطلبة: السنت الأولى ماستر تسيير الموارد البشرية – السنة الثالثة ليسانس إدارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، 2016 ، ص 8 .

المطلب الثاني : أساسيات حول القوائم المالية :

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة القوائم المالية و ذلك من خلال تعريفها ، و تبيان خصائصها ، و أهدافها ، و أهميتها ، و أنواعها ، و وظائفها ، لأنها تقارير تساهم بتوضيح الحالة المالية للمنشأة خلال فترة ما، لأن القوائم في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية .

الفرع الأول : تعريف وخصائص القوائم المالية :

أ- **تعريف القوائم المالية :** لقد وردت عدت تعاريف للقوائم المالية نذكر منها ما يلي :

- أولا: هي عبارة عن مجموعة من البيانات المالية الخاصة بمؤسسة ما ، تحتوي على معلومات عن الدخل والأرباح ، و الميزانية العمومية ، والتدفقات النقدية، وتعد هذه القوائم من الأنشطة التي تمارسها كافة المؤسسات ، وذلك من خلال الاعتماد على استخدام مبادئ المحاسبة . [1]
- ثانيا : القوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة، أو الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية ، فالقوائم في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية .[2]
- ثالثا : تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ (الإفصاح المالي) عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تلخص المركز المالي للمؤسسة ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، حيث أنها تمثل ناتج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة ، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية. [3]

[1] "What are 'Financial Statements'", Investopedia, Retrieved 3-6-2017. Edited بتصرف

[2] أ.د.عبد الرحمن توفيق ، ***القوائم المالية و مخرجات العمل المحاسبي*** ،الجيزة .مصر ، 2014 ص15 .

[3] خالد جمال الجعرات، ***معايير التقارير المالية الدولية 7002*** ، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 9 .

ب-خصائص القوائم المالية :

يجب أن تتوافر القوائم المالية على خصائص التالية :[1]

- الوضوح : حيث توفر القوائم المالية معلومات عن العمليات المالية، بناء على مضمونها الواقعي .
- الملاءمة : تُساهم القوائم الماليّة بتقديم المساعدة لمتخذي القرار في المؤسسات في الوقت المناسب .
- القدرة على المقارنة : حيث توفر القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها من سنة إلى أخرى ، وذلك بهدف تحديد طبيعة اتجاه المركز المالي ، وتقييم الأداء .
- الأهمية النسبية : حيث تحتوي القوائم المالية على كل العناصر المهمة التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار، و تلغي المعلومات الغير المؤثرة، وغير المهمة .
- الموثوقية : وهي صدق المعلومات الواردة في القوائم المالية ، والبعيدة عن الانحياز الشخصي ، والأفكار الخاصة بالمسؤولين عند إعدادها، كما تشمل الموثوقية تطبيق كل من تكامل المعلومات ، و الحيطة ، والحذر، والتمثيل الصادق .

الفرع الثاني : أهداف و أهمية القوائم المالية :

أ- أهداف القوائم المالية :

تهتم الأهداف الخاصة بالقوائم المالية في التركيز على الأمور الآتية : [2]

- متابعة المعلومات التي تساعد في تقدير حجم قدرة المؤسسة، على توليد السيولة النقدية المستقبلية .
- تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للمؤسسات ، وذلك بهدف قياس نقاط الضعف والقوة ، ومعرفة مصادر الاستثمار والتمويل .

---

[1] مسعود رواي ، ***أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي***، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، (2012 – 2013) ، صفحة 4 .

[2] مثقال القرالة ، ***أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين***، الأردن: جامعة الشرق الأوسط،(2011) ، صفحة 31، 32 .

- تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد ، والناتجة عن الأنشطة الموجهة لتحقيق الأرباح ، وذلك بهدف معرفة العوائد المتوقعة من الاستثمار، وتحديد مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها للموردين والدائنين ، وإظهار قدرتها على سداد ضرائبها .
- الإفصاح عن كافة المعلومات المناسبة لحاجات الأفراد الذين يستخدمون القوائم المالية .
- المساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة (الاستثمارية ، الائتمانية ، التسييرية) .

ب-أهمية القوائم المالية :

تعد القوائم المالية من أهم العناصر في النظام المحاسبي ، وتظهر أهميتها في دورها المهم للأطراف الذين يشكلون هذه البيئة ، وتتلخص هذه الأهمية وفقا للآتي[1] :

- القوائم المالية مهمة للإدارة ، وذلك بسبب قدرتها على تقييم المراكز المتنوعة للتكلفة ، حيث تساعد الإدارة في تطبيق الرقابة على التكاليف ، وتحديد طبيعة العمل الذي سيطبق مستقبلا أي أنها تساعد على التسيير.
- يهتم الدائنون بمتابعة القوائم المالية ، وخصوصا الذين تترتب عليهم دفعات قصيرة الأجل ، وتدفع هذه التزامات من الأصول المتداولة ، كما تساعدهم القوائم المالية في حساب نسبة السيولة المالية ، من أجل تقييم الوضع المالي الحالي ، كما يهتمون كذلك بقائمة الدخل لأنها تكمم مقدار الربح و بالتالي موضعان لاسترجاع الديون .
- تعد القوائم المالية مهمة للمصارف ، حيث يسعى المصرف إلى التأكد من أمان المبالغ المالية المقترضة منه، وتحديد مدى قدرة العملاء على سداد قيمة الفوائد المترتبة عليها بشكل منتظم، لذلك يستخدم المصرف القوائم المالية لتفعيل الرقابة على الخطط ، وتحديد كمية الأوراق المالية ، وبيان الأرباح والخسائر .

[1] مثقال القرالة ، ***أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين***، المرجع السابق ، صفحة 31، 32

- تستخدم الحكومات القوائم المالية، وذلك لتستطيع تحديد قيمة الضرائب المترتبة على المنشآت في قطاع الأعمال، كما توفر هذه القوائم معلومات عن مدى تقيد المؤسسات بالأنظمة والقوانين، وتساعد على دراسة الحالة الاقتصادية الخاصة بالدولة .

الفرع الثالث : تعداد القوائم المالية ، و وظيفة كل منها :

أ- تعداد القوائم المالية :[1]

القوائم المالية عددها أربعة – بالإضافة إلى الملاحق لا تعد من صمن القوائم المالية – نذكرها كما يلي :

1- <u>قائمة المركز المالي(الميزانية المالية) :</u>

إن الميزانية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة ولا لمبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب قيام بعدة تعديلات من اجل الوصول إلى الميزانية المالية .

1-1- تعريف الميزانية المالية .

لقد وردت عدة تعاريف للميزانية المالية و سنذكر منها ما يلي :

- تعرف الميزانية المالية على أنها " جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول و في جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي طرفين". [2]
- كما تعرف على أنها "جزء يتعلق بالفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة ما لها و ما عليها والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية ويعنى مبلغ الأموال التي يمتلكها ". [3]
- و تعرف أيضا أنها جدول يشمل على جانبين جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع إعادة التقدير

[1] 18-7-2015, "Types of financial statements" ،Accounting Tools, Retrieved 3-6-2017. Edited.

[2] محمد بوتين. ***المحاسبة العامة للمؤسسة***. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1998 . ص08 .

[3] ناصر. دادي عدون. ***مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية*** . دار المحمدية العامة . الجزائر. بدون النشر. ص 17 .

عناصر الأصول بالقيم الحقيقية و جانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق مبدأ السنوية . [1]

❖ من خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل وهو إن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبية تمكننا عند تاريخ وضعها من حصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات و المخزونات أو الحقوق المكونة الاستخدامات و استعمالات المؤسسة .

و يحتوي على عمودين الأول للسنة الجارية و الثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على أرصدة فقط) و تتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

1-2- محتوى الميزانية .

تحتوي الميزانية على الجانبين جانب الأصول وهو مرتب حسب درجة السيولة وجانب الخصوم فهو مرتب حسب درجة الاستحقاق و سيتم تفصيل فيهما في هذا فرع كما يلي :

1-2-1- ترتيب عناصر الميزانية :

-**<u>الأصول:</u>** في النظام المحاسبي المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق، أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي:" تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و الموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية " . و تصنف الأصول إلى :

- الأصول غير الجارية : وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة، و تشمل الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان، و كذلك الأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال 12 شهر ابتداء من تاريخ نهاية الدورة .

[1] محمد صالح الحناوي. ***الإدارة المالية : التحليل المالي للمشروعات الأعمال***. دار الجامعية . الإسكندرية . (2005) .ص45 .

•الأصول الجارية : وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية .

- **الخصوم:** تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي فقد عرفتها المادة 22 كالتالي:" تتكون الخصوم من التزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث الماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، و هذا تعريف لا يعبر الأموال الخاصة خصوما.

فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية أما باقي الخصوم فتعتبر و تصنف ضمن الخصوم غير الجارية ". [1]

2-2-1 عناصر الميزانية : [2]

تتضمن الميزانية المالية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، و تقدم الموجودات والالتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض ، تضم معطيات السنة المالية الماضية يعني أن تحتوي الميزانية ، على الأقل العناصر الثانية حسب النظام المحاسبي المالي .

- **حسابات المجموعة الأولى :** وتضم:

حساب 10- رأس المال والاحتياطات ، حساب 11 – حساب محول من جديد ، حساب 12 – نتيجة الدورة ، حساب 13 – الأعباء والإيرادات المؤجلة ، حساب 15 – مؤونات الأعباء- خصوم غير متداولة ، حساب16- الديون ، حساب 17 – ديون متعلقة بالمساهمات ، حساب 18 – حساب ما بين الوحدات والفروع.

- **حسابات المجموعة الثانية (الأصول الثابتة).**

تكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة وتضم الحسابات التالية :

ح/ 20 – حساب القيم المعنوية وفرق الاقتناء ، ح/ 21 – القيم الثابتة المادية ، ح/ 22 – القيم الثابتة المتنازل

[1] عبد رحمان عطية . ***المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي*** . دار حبيطلي . الجزائر . ص11 ص12 .

[2] طير الويزة . سايغي باهية فـريال . ***فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة*** . المرجع السابق. ص 18 إلى ص 20 .

عنها ، ح/ 23 – القيم الثابتة الجارية ، ح/ 26 – حقوق متعلقة بالمساهمات ، ح/ 27 – قيم ثابتة مالية أخرى، ح/ 28 – احتلاك القيم الثابتة ، ح/ 29 – تدني قيمة القيم الثابتة .

- **حسابات المجموعة الثالثة :** حساب المخزونات والحسابات الجارية :

تقسم حساب 30 البضائع، حساب 31 مواد أولية ولوازم، حساب 32 تموين آخر من المواد المستهلكة، 321 و 322 اللوازم المستهلكة و 326 الأغلفة، حساب 33 المنتجات الجارية، حساب 34 إنتاج الخدمات الخارجي، إنتاج مصنع من طرف المؤسسة يشمل حساب 351 ، إنتاج وسيط، حساب 355 إنتاج تام، حساب 358 إنتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع بالإضافة إلى الحسابات 38،37،36 بالإضافة إلى ح/ 39 تدني القيمة الخاصة بالمخزونات.

- **حسابات المجموعة الرابعة– حسابات الغير:**

تضم مجموعة الرابعة حسابات عديدة وهي :

حساب 40 المورد والحسابات التابعة له ، حساب 41 الزبائن والحسابات التابعة له ، حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة ، حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة ، حساب 44 الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية ، حساب 45 الشركاء ، حساب 46 حسابات مختلفة مدينون– حسابات مختلفة دائنون، حساب 47 الحسابات الوسيطية– مبالغ في انتظار التحميل ، ح/ 48 أعباء وإيرادات مسجلة مقدما ، ح/ 49 نقص قيمة في حسابات الغير .

- **حسابات المجموعة الخامسة – الحسابات المالية – :**

ح/ 50 القيم المنقولة للتوظيف ، ح/ 51 البنوك والهيئات المالية ، ح/ 52 الأدوات المالية ، ح/ 53 الصندوق، ح/ 54 السلف المستدينة و الاعتمادات ، ح/ 58 تحويلات داخلية ، ح/ 59 نقص قيمة الأصول المتداولة .

الجدول رقم (01) : جدول الميزانية المالية (الأصول) .

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات/أرصدة N	صافي N	صافي N-1
الأصول المثبتة (غير الجارية)				
فارق الشراء	207	2907- 2807		
التثبيتات الغير المادية (المعنوية)	20 (خارج 207)	280(خارج2807)		
التثبيتات المادية	21/22 (خارج 222)	290 (خارج2907)		
التثبيتات الجاري انجازها	23	292،291،282،281		
التثبيتات المالية		293		
السندات الموضوعة موضع المعادلة المؤسسات	265			
المشاركة	26 (خارج265،269)			
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة بها	271/272/273			
السندات الأخرى المثبتة	274/275/276			
القروض والأصول الأخرى غير الجارية				
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية				
الأصول الجارية				
المخزونات والجاري انجازها	30إلى 38	39		
حسابات دائنة- الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	41 (خارج 419)	491		
المدينون الآخرون	409 مدين44/43/42			
	(خارج 444الى448)			
الضرائب و ما شابهها	45،46،486،489			
الأصول الجارية الأخرى	444،445،447			
الموجودات وما يماثلها	مدين48			
الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية				
أموال الخزينة	50(خارج509)			
	519 وغيرها من 59			
	المدينون / 51 مدين			
	53،54/52			
مجموع الأصول الجارية				
المجموع العام للأصول				

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 12 .

الجدول رقم (02) : الميزانية المالية (الخصوم) .

الخصوم المالية	إجمالي N	صافي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال)	101- 108		
رأس المال غير المستعان به	109		
العلاوات والاحتياطات	104- 106		
فارق إعادة التقييم	105		
فارق المعادلة (1)	107		
النتيجة الصافية	12		
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11		
حصة الشركة المجمع (1)			
حصة ذوي الأقلية(1)			
المجموع(1)			
الخصوم غير الجارية			
القروض والديون المالية	16،17		
الضرائب(المؤجلة والمرصود لها)	134،155		
الديون الأخرى غير الجارية	229		
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	15(خارج 155/ 131/ 132)		
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	40 (خارج 409 اعتماد 444،445،447		
الضرائب دائن	444 و 445 و 447		
الديون المدينة الأخرى	419 و 509 دائن و42 و 43 و 44 خارج		
	444 إلى 447		
	45،46، 48		
خصوم			
أموال الخزينة	519		
مجموع الخصوم الجارية(3)			
المجموع العام للخصوم			

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 126 و 127 .

2- عرض قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج) :

2-1- تعريف جدول حسابات النتائج :

"وتسمى أحيانا قائمة الأرباح ، وتظهر نتائج عمليات المؤسسة لفترة معينة من الزمن ، وهي ملخص للإرادات التي تحققت خلالها، و المصروفات التي لزمت لتحقيقها في المؤسسة ، بالإضافة إلى المكاسب و الخسائر خلال نفس الفترة".[1]

"فهي بيان يلخص إيرادات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها ، وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقق أرباح أو خسائر" .[2]

ويحقق إعداد قائمة الدخل العديد من المزايا منها : [3]

- التعرف على نتيجة الأعمال عن الفترة المالية المنتهية من الربح أو خسارة، وتحديد المقدرة الكسبية للمؤسسة.

- تحديد مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في اختيار سياساتها واتخاذ قراراتها .

- تحديد مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح من ناحية ، و قدرتها على سداد التزامات قصيرة الأجل وأعباء الديون طويلة الأجل من ناحية أخرى .

- تحديد الربح الخاضع للضريبة ، ومقدار الضريبة على الدخل ، وصافي الدخل بعد الضريبة .

- الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي .

- توفير معلومات مفيدة للتعرف على صافي المبيعات وصافي المشتريات وتكلفة البضاعة وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع وغيرها.

---

[1] عبد الحي مرعي، وآخرون، ***"مبادئ المحاسبة المالية"(الإطار النظري- معادلة الميزانية الإجراءات والدورة المحاسبية....)***، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001 ، ص 28

[2] علي عباس، ***"الإدارة المالية"***، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 39

[3] عبد الناصر محمد سيد درويش، ***"مبادئ المحاسبة المالية 2"(التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)***، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 330 .

2-2- أنواع جدول حسابات النتائج : يمكن تصنيف جدول حسابات النتائج إلى :

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: وفقا لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها (مواد أولية، أجور ورواتب، الإهتلاكات.....إلخ) .

ويظهر شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03) : جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

الفترة من..... إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاستهلاكات والمؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			

النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية– المنتوجات العناصر غير عادية– الأعباء			
النتيجة الغير العادية			
النتيجة الصافية المالية للسنة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ، ص30 .

- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة : وتصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظيفة (تكلفة المبيعات، التكاليف الجارية، الأعباء الإرادية.....إلخ)

ويظهر شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(04): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ص31 .

من خلال ما سبق نستنتج أن أهم عناصر جدول حسابات النتائج تتمثل في : [1]

- **المبيعات:** ويقصد لمبيعات الصافية أي بعد طرح مردودات ومسموحات المبيعات منها خلال الفترة المالية بغض النظر عن كونها مبيعات نقدية أو آجلة .
- **تكلفة المبيعات:** وهي عبارة عن ثمن وتكلفة المبيعات التي باعتها المؤسسة فعلا خلال الفترة ، ويمكن حسابها كما يلي : صافي المشتريات + بضاعة أول المدة – بضاعة آخر مدة .
- **صافي المشتريات** : وهي المشتريات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة مطروحا منها مردودات ومسموحات المشتريات سواء نقدا أو بالأجل .
- **مصاريف البيع:** وهي كل المصاريف التي صرفتها المؤسسة على مبيعاتها خلال الفترة المحاسبية .
- **المصاريف العمومية و الإدارية:** وهي المصاريف التي ليس لها علاقة بمصاريف البيع، ولكن يتم صرفها على رواتب الموظفين وأجورهم.
- **أقساط الإهلاك:** ويقع عنصر الإهلاك ضمن المصروفات التشغيلية في المؤسسة التجارية، أما في المؤسسة الصناعية فيدخل ضمن حساب تكلفة البضاعة المباعة.
- **صافي الربح التشغيلي:** وهو الربح الذي تحققه المؤسسة عن عملها التشغيلي(الأساسي) دون إدخال مصاريف التمويل (الفوائد المدفوعة).

بالإضافة إلى العناصر التالية :[2]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة.
- النواتج المالية والأعباء المالية .
- أعباء المستخدمين .

---

[1] فايز سالم حداد، ***الإدارة المالية***"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، 2010 ، ص ص 32 – 33 .

[2] شناي عبد الكريم، ***مرجع سابق***، ص 51 .

- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة .
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية .
- مخصصات الاهتلاك وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول الغير المادية .
- نتائج الأنشطة العادية .
- العناصر الغير عادية للنتائج والأعباء .
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .

3- عرض قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) :

3-1- تعريف قائمة التدفقات النقدية :

هي قائمة تشمل المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية عن فترة زمنية ، لتحديد رصيد النقدية المتاح في نهاية هذه الفترة . [1]

يهدف جدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة ، وهو ما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة وغير المباشرة .[2]

تفيد المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) في خدمة الأمور الآتية : [3]

- تقدير إمكانية المؤسسة على توليد نقدية عن عملياته المستقبلية .
- تقدير إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماته النقدية في المستقبل .
- تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الربح، وصافي التدفق النقدي .

[1] عبد الناصر محمد سيد درويش، ***"مبادئ المحاسبة المالية " (الأصول العلمية والعملية)***، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 51 .
[2] عاشور كتوش، ***"المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني"***، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 . ص 62 .
[3] محمد تيسير الرجبي، ***"تحليل قوائم المالية"*** ، الناشر الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة-مصر، 2014 ، ص 123 .

– بيان اثر القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تم اتحادها خلال الفترة على تدفقاته النقدية .

3-2- مكونات التدفقات النقدية :

يتم تصنيف المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية تصنيفا ثلاثيا حسب أنشطة المؤسسة كما يلي:

- **أنشطة تشغيلية:** تشمل الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الربح ، أي الأثر النقدي لبنود قائمة الدخل :

– النقدية المقبوضة من مبيعات السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق قبض) ، وكذلك المقبوضات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات .

– النقدية المدفوعة لشراء البضاعة ودفع الرواتب والأجور وباقي المصروفات التشغيلية، وكذلك المدفوعات مقابل الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق الدفع) ومدفوعات فوائد القروض وسداد الضرائب.

- **أنشطة استثمارية:** تشمل عموما الأثر النقدي لعمليات الأصول طويلة الأجل:

– المقبوضات من الاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات)، أو من بيع أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو من عقود اقتراض لمؤسسات أخرى.

– المدفوعات مقابل زيادة الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم وسندات)، أو شراء أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو منح عقود إقراض لمؤسسات أخرى أو سداد القروض.

- **أنشطة تمويلية:** تشمل عموما الأثر النقدي للالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية :

– المقبوضات من إصدار الأسهم (زيادة رأس المال)، أو إصدار السندات أو أي مصدر تمويل آخر.

– المدفوعات في شكل توزيع الأرباح، أو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال)، أو سداد القروض طويلة الأجل أنشطة غير نقدية هامة .

3-3- الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) :

الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويدنا بمعلومات تفصيلية عن حركة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية ، الناجمة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

بالإضافة إلى تزويدنا بمعلومات واضحة عن النشاطات الاستثمارية، و التشغيلية، و التمويلية خلال فترة معينة. بمعنى أخر أن قائمة التدفقات النقدية توضح المبالغ المقبوضة والمدفوعة، وصافي التغير في النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية للمؤسسة خلال فترة معينة ، وعليه فان التدفقات النقدية تعطينا صورة واضحة عن الأمور التالية : [1]

- مصادر النقد خلال فترة زمنية معينة .
- استخدامات النقد خلال فترة معينة .
- التغيير في رصيد النقد خلال فترة معينة .

كما تظهر أهمية جدول سيولة الخزينة في إظهار بعض العناصر التي لا تتضمنها الميزانية وجدول حسابات النتائج أهمها: [2]

- تحديد عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الاستهلاك لكافة الأصول ذات العلاقة .
- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة ، وخلال السنة المالية ، خلافا لما تظهره قائمة المركز المالي، أو قائمة الدخل، والمتمثل في إظهار الأرصدة فقط لهذه النشاطات.

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسن محمد سلامة،***"أساسيات الإدارة المالية"***، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013 ، ص 68 .

[2] محمد سعيد عبد الهادي، ***الإدارة المالية "(الاستثمار، التمويل، التحويل المالي، الأسواق المالية الدولية)***، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص 82 .

– إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة ، وهو ما لا يمكن إظهاره في قائمة المركز المالي و قائمة الدخل .

3–4– إعداد جدول تدفقات نقدية :

المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تؤخذ من الميزانيات المقارنة وجدول حساب النتائج الحالي، وكذلك البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة بإتباع الخطوات التالية : [1]

– تحديد النقدية المتولدة من العمليات، أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية، والتمويلية.

– تحديد التغير(الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة .

– تسوية التغيير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية، و نهاية الفترة .

[1] عبد الكريم شناي، ***"اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"***، أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتحارية وعلوم التسيير، (2015– 2016)، ص 61 .

ويتم إعداد جدول سيولة الخزينة بطريقتين:

- **الطريقة المباشرة:** وهي الطريقة التي تهدف إلى تقديم العناصر الرئيسية للتدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة (الزبائن، الموردين، الضرائب.....إلخ) قصد الحصول على التدفق النقدي الصافي، ويتم مقارنة هذا التدفق مع النتيجة قبل الضريبة للسنة المالية.

يظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الشكل التالي :

الجدول رقم(05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			

الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة(أ + ب – ج) أموال الخزينة ومعادلا عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلا عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ، ص 35 .

- **الطريقة غير المباشرة :** هي الطريقة التي من خلالها يتم تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من خلال استبعاد العمليات التي ليس لها أثر نقدي والتدفقات المالية المرتبطة بالأنشطة الاستثمار أو التمويل.

يظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من اجل:			
الاستهلاكات والأرصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
تغير الموردين والديون الأخرى			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات من اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي(المنقودات)			
إصدار قروض			

تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ، ص 36 .

4- عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول التغيرات في حقوق الملكية) :

4-1- تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة(جدول تغيرات الأموال الخاصة) :

"يظهر من خلالها أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات". [1]

" تنتج أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة الأرباح أو خسارة الدورة المالية، وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول دورة مالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة ". [2]

[1] عيد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، ***"المحاسبة المتوسطة"***، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص 81 .

[2] لزعر محمد سامي، ***"التحليلي المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"***، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتو رة قسنطينة، (2011 – 2012)، ص 59 .

تظهر قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول تغير الأموال الخاصة) في الجدول التالي:

الجدول رقم(07) : جدول تغير الأموال الخاصة .

البيان	ما لحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 دبسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الإرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
- الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الإرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادرة بتاريخ 25/03/2009 ص 37 .

ب- وظائف القوائم المالية :

أهمية و وظيفة كل قائمة على حدى :

- قائمة المركز المالي : هو إبراز الوضع المالي (مرآة عاكسة للوضع المالي) .
- قائمة الدخل : و ظيفته و الغرض منه حساب الدخل ، و إظهار مصادره .
- قائمة التدفقات النقدية : هو حساب و تعميم حجم السيولة أول مدة ، و الناتجة خلال فترة الاستغلال ، و أخر مدة ، و مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة و الطويلة الأجل و مصادر السيولة .
- قائمة التغير في حقوق الملكية : الغرض منها هو حساب التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية .

المطلب الثالث: أساسيات حول تقييم الأداء المالي :

يعد تقييم الأداء المالي في المؤسسة من الوظائف الأساسية التي تركز عليها الإدارة قصد الاحتفاظ بمركزها المالي من خلال استخدامها بشكل عقلاني لمواردها المالية لتتمكن من تحقيق أهدافها المالية المختلفة، كما له دور في تحديد نقاط القوة و الضعف حتى يتسنى لها تصحيح الانحرافات و تجنب الخسائر و استغلال الفرص و هذا من خلال وضع سياسات رشيدة لإدارة أصولها و خصومها و ذلك بما يرفع من معدلات نموها الاقتصادي، و عليه فسنحاول تقديمه في الفروع التالية :

الفرع الأول : تعريف تقييم الأداء المالي :

- يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على انه " حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية المتاحة للمؤسسة ، و ذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية ، و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة " .[1]

[1] عادل عشي، ***الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001 .

- حسب هذا التعريف فان تقييم الأداء المالي " يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة لسلسة العمل الإداري المستمر ، و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم ، بأعلى درجة من الكفاءة " .[1]

نستنتج مما سبق أن " تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن وصف لوضعيتها المالية الحالية ، و تحديد الاتجاهات التي ستخدمها بغية الوصول لتحقيق أهداف المسطرة ، بالاستعانة بالقوائم المالية و مدى قدرة المؤسسة في استغلال مواردها لتغطية ثرواتها " .

الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء المالي :

تكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة فيما يلي [2]:

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية ، التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف .
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل ، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة ، وتنميتها .
- إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها .
- مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافهم .
- يمكن من متابعة، ومعرفة نشاط المؤسسة، وطبيعته .
- يساعد على متابعة، الظروف الاقتصادية، والمالية المحيطة بالمؤسسة .
- يساعد في إجراء عملية التحميل ، والمقارنة ، وتفسير البيانات المالية .
- يعتبر أهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة .

[1] عيسي سيهام ، عيسي يونس ، ***تقييم الاداء المالي للموسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة الحالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB بومرداس*** – ، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص: إدارة أعمال المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، (2016 / 2017) ، ص 21 .

[2] طير الويزة . سايغي باهية فـريال . ***فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة*** . المرجع السابق. ص 11 إلى ص12 .

الفرع الثالث : خطوات التقييم الأداء المالي :

يمكن تلخيص عملية التقييم الأداء المالي بالخطوات التالية : [1]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل ، حيث إن من خطوات تقييم الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بالأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة .
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب السيولة و النشاط و المردودية .
- دراسة و تقييم النسب و المؤشرات ، و بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروق و نقاط الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب و المؤشرات ، بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على المؤسسات للتعامل معها و معالجتها .

[1] الخطيب محمد محمود، ***الأداء و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة***، 2010 ، ص 51 ص 52 .

المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لتحقيق أهداف المؤسسة ، و لكي يقوم هذا الأخير باتخاذ القرارات السليمة و المطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن تعتمد في تحليلها على أدوات موثوق فيها، و تعتبر مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من بين الأدوات الأكثر شيوعا و استخداما في تقييم الأداء المالي، و ذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة ، كون مصير و مستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية اتخاذ هذه القرارات فيجب على المحلل المالي أن يكون حذرا في اختيار أدوات التحليل المالي كما يتعين عليه معرفة مزايا و حدود كل أداة ، و عليه فسنحاول تقديمه في الفروع التالية :

المطلب الأول : المؤشرات المالية :

يمكن تعريف المؤشرات المالية بأنها التقابل ألقيمي، و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة ، و استعمالاتها من جهة ثانية ، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها

و كذالك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها .[1]

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة ، و هو من أهم المبادئ و الشروط التي يعتمد عليها إلى حد ما في عملية التعامل مع المقرضين ، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة و الذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات و مدة استعمالها فيها وهذه القاعدة تعطي ثلاث توازنات فرعية :

[1] ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي ، ***دراسة الحالات المالية*** ، دار الأفاق ،الجزائر ، 1991 .

الفرع الأول : رأس المال العامل :

أ- يعرف رأس المال العامل بأنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة، التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة، ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين: [1]

1. من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

2. من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

ب- أصناف رأس المال العامل : هناك أربعة أصناف وهي [2]:

1. رأس المال العامل الصافي : يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذالك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة ، ويتم حسابه بالطريقتين السابقتين ، من أعلى وأسفل الميزانية.
2. رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة ، بعد تمويل الأصول الثابتة

و يحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

3. رأس المال العامل الإجمالي: و يضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة و تتمثل في مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها سنة واحدة أو أقل من سنة ، و يحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = مجموعة الأصول المتداولة

[1] هارون ساري ، لعياضي حمادة ، ***أهمية استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية*** ، تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة اليسانس الاكاديمي ، التخصص محاسبة و جباية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2016 ، ص 12 .

[2] ناصر دادي عدون، *" **تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي – الجزء 1** "* ، دار المحمدية العامة ،عمان، 1998 ، ص 46 ، ص 47 .

4. رأس المال العامل الخارجي : وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة . ويحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون قصيرة وطويلة الأجل

ج- حالات رأس مال العامل :

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في :[1]

- رأس المال العامل الصافي اكبر من الصفر، و هي الوضعية المستحبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأموال الثابتة، و بالتالي المؤسسة تحتوي على هامش الأمان .
- رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر، وضعية قابلة للانتقاد أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة.
- رأس المال العامل اصغر من الصفر، وضعية خطيرة، أي: الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة .

الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل : [2]

أ- تعريف : يعرف بأنه الفرق بين احتياجات الاستغلال من جهة ، و موارد دورة الاستغلال من جهة أخرى .

ب- هناك نوعان من احتياجات رأس المال العامل هما :

1. الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال : وهي تلك التي تتعلق بالاحتياجات لتمويل الاستغلال ، والتي تتضمن الموارد المرتبطة بدورة الاستغلال ، و يحسب وفق العلاقة التالية :

الاحتياج لرأس المال العامل لدورة الاستغلال = احتياجات الاستغلال – موارد الاستغلال

[1] اليمين سعادة: ***استخدام التحليل المالي تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قرارتها*** ، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2009 , ص 61 .

[2] هارون ساري ، لعياضي حمادة ، ***أهمية استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية*** ، المرجع السابق ، ص 16 ، ص 17 .

2. الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال : هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تكون خارج عملية الاستغلال ، تنتج عنها احتياجات آو موارد التمويل ،فقد ترتفع أو تنخفض من رأس المال العامل وعموما فإن احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال يحسب وفق العلاقة التالية :

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال = احتياجات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

ج- تغيرات احتياجات رأس المال :[1]

1- تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة :

في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية, و هذه الزيادة ترجع إلى موارد الدورة المتمثلة في:

- ارتفاع سرعة دوران العملاء .
- انخفاض سرعة دوران الموردين .

2- تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة :

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، و هذا ما يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الأجل المحدد .

[1] مبارك سلوس, ***مرجع سابق ذكره***, ص 34 .

الفرع الثالث : الخزينة [1]:

تعرف بأنها هي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة و موجودة في صندوقها الخاص ، أو المصرف ، أو مركز الصكوك البريدية ، و التي تستطيع أن تتمكن الخزينة من استخدامها فورا .

و تحسب وفق العلاقتين التاليتين :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الحالات الممكنة للخزينة :

- الخزينة الموجبة : تكون الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة ، و بالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة .
- الخزينة السالبة : يكون رأس المال العامل اقل من الاحتياج في رأس المال العامل ، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرار النشاط .

[1] اسماعيل عراجي ، ***اقتصاد المؤسسة*** ، ديوان المطبوعات ، بن عكنون ، الجزائر.

المطلب الثاني : النسب المالية :

تعبر عن العلاقة بين البندين أو أكثر من بنود القوائم المالية ،[1] و ذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة و الضعف في السياسات المالية ،[2] و تعرف أيضا " بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين احدهما البسط و الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصرين أو عدة عناصر أخرى ".[3]

و مما سبق عرضه يمكن استخلاص تعريف النسب المالية على أنها : " عبارة عن إحدى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي و التي تساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها ، و وضع خططها المستقبلية و سياساتها ، و يتم الحصول على النسب المالية من أرقام الميزانية و جدول حسابات النتائج للمؤسسة " . و نذكر منها مايلي :

الفرع الأول : النسب السيولة :[4]

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل . حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة ، و ديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة ، وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها. و نذكر من بين هذه النسب ما يلي :

أ- **نسبة السيولة العامة :** تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة ، لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

نسبة التداول السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

[1] محمد عبد الحليم الخلايلة ، ***التحليل المالي*** ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الاردن ، 2008 ، ص40 .

[2] كمال الدين الدهراوي ، ***تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار*** ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 204 .

[3] منير شاكر محمد ، ***التحليل المالي " مدخل صناعة القرارات "*** ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2008 ، ص 52 .

[4] طير الويزة ،سايغي باهية فريال ***فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة*** ، مرجع السابق ، ص30 .

تشير النسبة المنخفضة قياسا بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل ، في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة ، قياسا بمعيار المقارنة ، ورغم تعزيزه لسيولة المؤسسة ، إلا أنه يشير إلى احتفاظ الإدارة بأصول متداولة تزيد عن الحدود الاقتصادية .

ب- **نسبة السيولة السريعة:** تعتمد هده النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية ، لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة السريعة = (لأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة

بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ، ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر ، بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية ، وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه .

ملاحظة: إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون الأجل .

ج-**نسبة السيولة الجاهزة :** حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد السيولة الموجودة حاليا ، تحت تصرفها فقط ، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة (قيم الاستغلال) ، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة ، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها ، وسمعتها في السوق .

و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل

ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية :

- تراجع نشاط المؤسسة.
- نقص تجديد الاستثمارات .
- فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

ملاحظة: هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة و السيولة الجاهزة بين 30 % إلى 50 % و 20 % إلى 30 % على الترتيب .

الفرع الثاني : نسبة النشاط .

وهي تعرف بنسب التفسير، تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها ، و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول ، و مدى قدرتها على استخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات ، وكذا أكبر ربح ممكن فيما يلي أهم هذه النسب هي :

أ- **معدل دوران مجموع الأصول [1]:**

تبين هذه النسبة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة ، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل ، و لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذه النسبة قد تختلف من قطاع إلى قطاع أخر لان بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة ، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى أصول متداولة كبيرة . [2]

و يتم حساب معدل وفق العلاقة التالية :

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال/ مجموع الأصول

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة ، إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها ، مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى

[1] محمد سعيد عبد الهادي، ***الإدارة المالية***، دار الجامعة للنشر والتوزيع،عمان، بدون سنة النشر، ص159 .

[2] شنوف شعيب ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2012 ، ص 208 .

طاقتها الكاملة ، مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال العامل المستثمر ، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة ، أي أن هناك أصول ا زائدة لا ضرورة لها .

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول ، كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في تزايد حجم المبيعات ، ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية ، توزيعه بين الاستثمار في الأصول المتداولة .

ب- **معدل دوران الأصول الثابتة :**

انه من مؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ، أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة كفاءة فاعلية أدائها في استغلال ، واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات [1].

و يقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع و زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة، و زيادة مساهمتها في النشاط الجاري للمشروع . [2]

ويتم حساب معدل دو ران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية :

معدل دو ران الأصول الثابتة = رقم الأعمال/ الأصول الثابتة

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بالمعيار المقارنة المستخدم في التحليل المالي ، كلما زادت الكفاءة الإدارية ، من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة ، في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني ، أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يقيم بمقدار اقتصادي أمثل . [3]

[1] منير ابراهيم هندي ، ***الإدارة المالية مدخل تحليل المعاصر*** ، الطبعة الرابعة ، المكتب العربي الحديث ، مصر، 1999 ، ص 94 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، ***دراسات الجدوى و تقييم المشروعات*** ، الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003 ، ص 265 .

[3] حمزة محمود الزبيدي، ***التحليل المالي:تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2004 ،ص139 .

ج- **معدل دوران الأصول المتداولة:**

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة ، في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية [1]:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال/الأصول المتداولة

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة ، في خلق المبيعات ، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد ، المستثمر في الأصول المتداولة ، في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي ، و هو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة ، لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات[2].

د- **نسب دوران المخزون :**

تهتم هذه النسب بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المحزونات ، ومعرفة المدة التي يستغرق من اجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب ، أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ، ولحساب هذه النسب يجب التمييز بين المؤسسات التجارية ، و المؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية :

1. المؤسسات التجارية :

مدة دوران البضائع = متوسط المحزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة x 360 يوم .

2. المؤسسات الصناعية : [3]

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون /تكلفة شراء المواد الأولية x 360 يوم .

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون /تكلفة المنتجات التامة الصنع x 390

[1] منير ابراهيم هندي ، ***الإدارة المالية مدخل تحليل المعاصر*** ، المرجع السابق ، ص 90 .

[2] عاطف وليد أند راوس، ***التمويل والإدارة المالية للمؤسسات*** ، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية ، 2006 ،ص98 .

[3] عدنان هاشم، رحيم السمرائي، ***الإدارة المالية منهج التحليل الشامل***، الجامعة المفتوحة، ليبيا، سنة 1997 ، ص 270 .

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة :

عدد دورات البضائع =المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون .

عدد دورات المواد الأولية = المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط

دورات المنتوج التام = تكلفة الإنتاج السنوية / متوسط المخزون.

الفرع الثالث : نسب المردودية .

إن الهدف من هذه النسبة ، هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ، والاستمرارية في تطوير المؤسسة ، والسعي إلى أعلى نسب ، للوصول إلى نتائج جيدة ، وهي تتمثل فيما يلي :

أ- **نسبة مردودية الأصول :** تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين حقيقة المؤسسة كنتيجة ما استخدمته كأصول للحصول عليها .

نسبة مردودية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول.

ب- نسبة مردودية النشاط :تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ، ولكن بما تمثله نتيجة من رقم الأعمال ، وتحسب وفق ما يلي [1]:

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال .

فهي تهتم بمقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها عالية .

[1]طير الويزة ،سايغي باهية فـريال ***فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة*** ، مرجع السابق ، ص 51 .

ج- **نسبة مردودية الأموال الخاصة :**

يتكون البسط من النتيجة الصافية باعتبارها العائد النهائي للملاك ، أو القدرة على التمويل الذاتي التي تتميز مقارنة بالنتيجة الصافية بأنها الأقرب إلى الواقع المالي ، مع كونها اقل حساسية للتأثيرات الجنائية نظرا لتضمنه المخصصات الاهتلاك ، وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة .

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة ، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين ، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من الأموال المساهمين من ربح الصافي، و تمثل هذه النسبة أهم النسب المالية ، و كلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة ، كلما ازدادت جاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في الأسواق المالية .

المطلب الثالث: تحليل العمودي و تحليل الأفقي .

يوجد العديد من الأساليب المستخدمة عادة في مجال تحليل محتوى القوائم المالية ، وتفاوت هذه الأساليب فيما بينها إنما يعكس تفاوتا في درجة التحليل المطلوبة وكذلك تفاوتا في مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وهنا يمكن لنا تلخيص الأساليب الأساسية في تحليل محتوى القوائم المالية فيما يلي : [1]

أ- التحليل الأفقي :

يهتم التحليل الأفقي بدارسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى ، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات ، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل المالية و مقارنة التغيرات ، ويمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم، وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

ويستند هذا التحليل على استعراض وثائق سنتين على الأقل لتجنب بناء تحليل على استنتاجات تستند إلى حالات استثنائية أو غير العادية لا يعكس بالضرورة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ، حيث يتم استخدام المجاميع الرئيسية(التوازنات المالية) والنسب ، التي تمثل دعما من أجل تحليل وتقييم : [2]

- المخاطر الرئيسية .
- التغييرات في الهيكل المالي .
- فعالية للمؤسسة.

---

[1] بهلول نور الدين، محرز نور الدين، ***التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن***، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22 و 23 ماي 2012 ، ص ص 14-15 .

[2] Audrey Bouteley, Louise Wiart, **Le Diagnostic financier, Fiche pratique de gestion** ، UNIOPSS, France, Avril 2008 , PP 2-4.

ب- التحليل الرأسي أو التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية :

يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية ، إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية ، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول و المخزون السلعي، إلى إجمالي الأصول ، وهكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية ، ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية ، إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة ، والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة ، في حين يتم قياس نسبة العتاد والآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة ، وهكذا... يفهم من هذا أن التحليل الرأسي انه يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية ولا شك أن هذا يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم[1].

نفهم من ذلك أن التحليل الرأسي يقوم على دراسة الوثائق المحاسبية، والمالية خلال سنة مالية واحدة ، ذلك أن هذه الوثائق المحاسبية و المالية هي أساس التحليل المالي .

[1] بهلول نور الدين، محرز نور الدين ، ***التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن*** ، المرجع السابق ، ص ص 14 – 15 .

خلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل تقييم الأداء المالي بواسطة أساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، و أهم ما جاء فيه هو أن التحليل المالي يقدم للإدارة المعلومات المالية حتى تتمكن من تقييم نشاطها الاستغلالي، الاستثماري، التمويلي، و يستند المحلل المالي في تحليله على القوائم المالية الأربعة (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغير في الحقوق الملكية)، بهدف تقييم و تشخيص الوضعية المالية لها، و بالتالي الحكم على قوة أو ضعف مركزها المالي، و ذلك باستخدام أدوات التحليل المالي المختلفة (النسب المالية، المؤشرات المالية، التحليل الأفقي و العمودي ...) .

الفصل الثاني :

دراسة حالة المؤسسة

النسيج و التجهيز TIFIB

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى الجوانب النظرية للتحليل المالي و القوائم المالية و تحسين الأداء المالي من خلال عرض المؤشرات المالية و النسب المالية الأكثر استخداما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة النسيج والتجهيز، باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي، نحاول فيها التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، و قبل ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف بالمؤسسة المستقبلة ، بالإضافة إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة و ذلك باستخدام النسب المالية و المؤشرات المالية السابقة الذكر ، و نشير أن هذا الفصل اعد في حدود المعطيات المتوافرة لدينا ، وما تمكنا من الحصول عليه من المؤسسة موضوع هذا الفصل ، و كل ذلك في ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول : تقديم المؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB .

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية لسنة 2014 و 2015 .

المبحث الثالث : أهمية تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB خلال سنة 2014 و 2015 .

المبحث الأول : تقديم مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB

المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة TIFIB

أ- **نشأة المؤسسة الأم (SONITEX):** ظهرت المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية **SONITEX** بعد تبعية شبه تامة للخارج من جانب المنتجات النسيجية ، كان إنشاؤها عبارة عن محاولة التخلي عن التبعية الخارجية والسعي نحو الإستقلالية الإنتاجية وذلك بموجب المرسوم رقم 66/218 الصادر بتاريخ 1966/07/22 وتطورت هذه الشركة، وتوسعت حيث أصبحت تضم 31 وحدة إنتاجية، مجهزة بالآلات الحديثة تستهلك مواد أولية مختلفة نذكر منها: القطن ، الصوف ، الفيسكوز.... إلخ . وبعد سنوات إنفصلت المركبات عن المؤسسة الأم بالكامل، وأصبح مجال النسيج قائما على المركبات، أو المديريات المفصلة كالتالي :

شكل رقم (1) : هيكل المديريات المؤسسة .

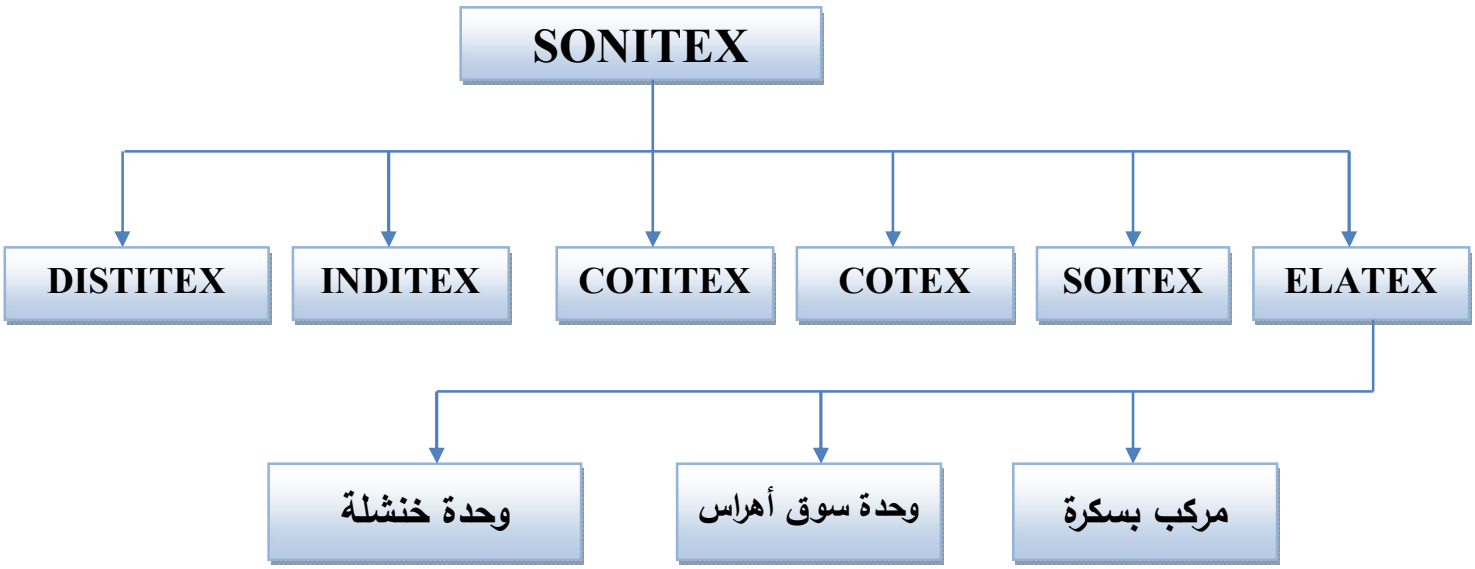

المصدر: مديرية الموارد البشرية للمؤسسة موضوع الدراسة .

تسمية مديريات المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية :

- المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات النسيجية **DISTITEX** .
- المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية **INDITEX** .
- المؤسسة الوطنية لتفصيل الملابس الجاهزة القطنية **ECOTEX** .
- المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الحريرية **SOITEX** .
- المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الصوفية **COTITEX** .
- المؤسسة الوطنية لصناعة الألياف النسيجية الصوفية **ELATEX** .

تعتبر مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة من أقدم المؤسسات الجزائرية المنتجة للأقمشة وهذا لإحتلالها مكانة في السوق الجزائرية ولكي تبقى هذه المكانة لابد من تنظيم إداري محكم يقوم على تسييرها خاصة في معاملات البيع والشراء ، لذا يجب أن يكون لها مزيج تسويقي منظم تستطيع من خلاله تصريف منتجاتها خاصة في ظل المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الخاصة الأجنبية وقد أنشئ مركب بسكرة تحت قرار 82/397 بتاريخ **11أفريل1982** بعد مدة إنجاز دامت ثلاثة سنوات و4 أشهر بتكلفة 71.9 مليار سنتيم وقد مرت عملية إنجازه بعدة مراحل يمكن حصرها كما يلي :

- **أفريل 1976:** تمت دراسة المشروع من قبل شركة **SENRI** .
- **ديسمبر1976:** إمضاء العقد بين الشركة الوطنية للصناعات النسيجية والشركة الألمانية **FAMATEX** .
- **ديسمبر 1977:** إنطلاق الأشغال بعد تحضير المستلزمات .
- **ديسمبر 1978:** بداية تركيب الآلات ومختلف التجهيزات الخام بالمركب .
- **ديسمبر1980:** وضع مخطط الإنتاج بمعدل تجريبي منتظم .
- **11 أفريل 1982:** الإنطلاقة الفعلية للعملية الإنتاجية .

وقد ساهمت عدة شركات أجنبية متخصصة كل واحدة منها بما يلي :

- شركة **FAMATEX** الألمانية متكلفة بتموين الخيوط .
- شركة مازورتو **MAZORTO** الإيطالية متكلفة بالتكوين التقني لعمال لتركيب الآلات .

وقد انفصل مركب الصوف بدوره عن تبسة بعد عقد محضر إجتماع الجمعية العامة الإستثنائية للمؤسسة يوم **25 مارس 1998** وتم تسميتها مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة كشركة تابعة لمجموعة النسيج **TEXMACO** التي أصبحت تسمى **TEXALG** الجزائرية للمنسوجات في سنة **2012**.

ب-التعريف بالمؤسسة صناعية النسيج والتجهيز بسكرة :

مؤسسة النسيج والتجهيز **TIFIB** هي مؤسسة إنتاجية متخصصة في صناعة القماش الجاهز، تقع في المنطقة الصناعية لمدينة بسكرة يحدها شرقا مؤسسة العموري للآجر، وغربا مؤسسة الكوابل ، وشمالا مؤسسة نفطال ، وجنوبا مؤسسة الغزال للطحين ، فهي شركة متخصصة في الأقمشة ذات الجودة العالمية المتكونة من الصوف (100%) والخيط من (بولستار، صوف أوبوستار فسكوز) إضافة إلى بعض الأقمشة الخاصة ، وقد دامت مدة انجازها 3 سنوات و4 أشهر بتكلفة 71,9 مليار سنتيم ، يقدر رأسمالها بقدر 839000000.00 دج وتتربع على مساحة قدرها 123364 $م^2$ أي ما يعادل 12.5 هكتار منها 6 هكتار مغطاة تشمل الإدارة العامة و18 ورشة الطاقة الإنتاجية تقدر ب 6 ملايين متر/ للسنة وآلات المصنع تتكون وبصفة حصرية على تجهيزات ذات تكنولوجيا (بصفة خاصة آلات النسيج) التي تسمح بالإضافة تقنية أخرى ذات أهمية كبيرة ، وقد تحصلت المؤسسة على شهادة الجودة العالمية (**WOOL MARK**) سنة 1986 من طرف اللجنة الدولية للصوف وعلامة (**WOOL MARK**) تعني أن هذا المصنع للصوف يوفر صوف حقيقي صافي طبقا لمعايير الجودة العالمية ، ويد عاملة مقدرة بـ 350 عاملا موزعة على 15 ورشة ويتم ايجازها فيما يلي :

1. مخزن الخيط
2. التخضير
3. النسيج
4. التصليح
5. مخزن قماش الخام
6. التجهيز الرطب والجاف
7. مخزن القماش النهائي
8. الملحقات التقنية
9. ورشة المراقبة ومخزن قطع الغيار
10. التكوين والابداع
11. الإدارة
12. المطعم
13. عيادة العلاج
14. تكرير الماء
15. مولد الكهرباء والغاز

ومن هذه الملاحق توجد 7 ورشات إنتاجية مجاورة لبعضها البعض على شكل U وهي :

(A_1)، (B_2)، (C_3)، (D_4)، (E_5)، (F_6)، (G_7)

(A_1) ورشة مخزن الخيط : تتم فيها عملية تخزين لكل أنواع الخيط التي تدخل في العملية الإنتاجية .

(B_2) ورشة التحضير: تتم فيها عملية تحضير الخيط الذي يدخل في عملية النسيج (القماش) .

(C_3) ورشة النسيج : تتم فيها عملية نسيج القماش .

(D_4) ورشة التصليح: تتم فيها عملية تعديل وتصليح كل الأخطاء الموجودة في القماش .

(E_5) مخزن القماش الخام: يتم فيه عملية التخزين الأولي التي تدخل في عملية الغسل .

(F_6) التجهيز الرطب والجاف: وتتم في هذه الورشة بعملية الغسل وتجفيف كل أنواع القماش ومراقبة وتغليفه .

(G_7) مخزن القماش النهائي: تتم فيه عملية التخزين والتوزيع للقماش .

المطلب الثاني : أهداف ونشاط المؤسسة الصناعية النسيج والتجهيز بسكرة

أ- أهداف المؤسسة :

- تحقيق الربح : لا يمكن أن يستمر وجود المؤسسة ما لم تستطيع تحقيق مستوى أدى من الربح ، والذي يمكنها من رفع رأسمالها وتوسيع نشاطها والصمود أمام المؤسسات الاقتصادية المنافسة .
- تحقيق الإنتاج : يتم ذلك باستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ، ودفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج، والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية التنفيذ هذه الخطط والبرامج .
- التكامل الاقتصادي على مستوى الوطني (من ناحية اقتصاد الجزائري) .
- تقليق الواردات من المواد الأولية ، وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية .
- الحد من الواردات خاصة السلع الكمية .
- إنتاج سلع معتدلة الثمن .
- تلبية حاجيات المستهلكين المحليين .
- ضمان مستوى مقبول من الأجور .
- تحسين مستوى معيشة العمال .
- إقامة أنماط استهلاكية معينة .
- توفير تأمينات ومرافق للعمال (وحدات السكنية و ترفيهية).

ب-وصف نشاط المؤسسة : يتمثل نشاط المؤسسة في 3 عناصر :

1. **عملية الشراء :** العملية تخص مدير التجارة حيث يقوم بطلب الخيط، وكذلك قطع الغيار، ومواد كيماوية مع تحديد الكمية والنوعية ، تتعامل (شراء) المؤسسة مع أطراف داخلية مثل بريكة ..... ، و دول أخرى خارجية كالمغرب، تركيا، الهند.
2. **عملية الإنتاج :** وهنالك عدة مصالح تتمثل في ما يلي[1]:

- **مصلحة تسيير المخزونات:** (مخزون الخيط) حيث يتم وضع الخيط في المستودع سواء من داخل أو خارج البلاد، وهنا يتم إعادة وزن الخيط والتأكد من نفس النوعية المطلوبة، وإذا كانت غير مطابقة مع الطلبية هنا يجب إقامة تقرير إلى مدير التجارة حيث يكون هو المسؤول بهذا الخطأ.
- **مصلحة التحضير:** حيث يتم وضع الخيط في السدادة، وتجهيزه إلى مصلحة النسيج .
- **مصلحة النسيج :** تقوم هذه المصلحة بنسج الخيط .
- **مصلحة المراقبة :** وهنا يتم مراقبة النسيج من حيث الكمية، أو صنع، إذا كان به خطأ يتم إعادته إلى مصلحة النسيج لتصلح الخطأ .
- **مصلحة التجهيز:** هناك قسمين التجهيز الجاف، والتجهز الرطب .

- **قسم التجهيز الجاف :** حيث يتم غسل القماش مع إضافة بعض المواد الكيماوية حسب نوعية القماش وتجفيفه .
- **قسم التجهيز الرطب :** وهنا يراقب القماش من أي خطأ سواء (الطلبية)، بقع أو ما شابه ذلك، وتجفيفه ثم تغليفه بغلاف بلاستيكي، مع كتابة الكمية ونوع القماش .

ج.عملية البيع: بيع القماش أي تسليم القماش حسب الطلبية سواء إلى :

Police Marine, Police, Scientifique Police, Gendarmerie Nationale

[1] – مصلحة الإنتاج .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة TIFIB

الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة، والتي تعتبر وحدة مستقلة بذاتها وذلك بإحتوائها خمس مديريات، وكل مديرية تحتوي على خمس مصالح، وفروع ونقابة ولجنة المساهمة الخاصة بالعمال .

- **المديرية العامة** : ويشرف عليها رئيس مدير عام، وهو المسؤول الأول ويسيرها، داخليا وخارجيا.
- **سكريتاريا:** تنسق كل الأعمال الإدارية الخاصة بتلك المديرية، وتنظيم العلاقات الخارجية، والمواعيد الخاصة بالمدير.
- **الحماية والأمن:** ويشرف عليها رئيس مصلحة، وتنقسم إلى أربعة أفواج أ. ب.ج. د التي تسهر على سلامة وحماية المؤسسة .
- **قسم الحسابات والتدقيق:** ويشرف عليها نائب مدير مكلف بدراسة كل الحسابات، وتدقيق خاصة بالمؤسسة.
- **قسم الإبداع** : ويشرف عليها نائب مدير مكلف بالإبداع وهو الذي يخطط للإبداعات، وتعتبر خطوة من خطوات المراحل الإنتاجية الأولى .
- **قسم المنازعات** : يشرف عليها رئيسة منازعات مكلفة بالقضايا القانونية التي تخص المؤسسة .

أ- **مديرية الموارد البشرية** : يشرف عليها مدير مكلف بالموارد البشرية، وهو الذي تربطه علاقة مع كل المصالح وكذلك المدير العام، ويتمثل دور هذه المديرية في تسيير وتكوين العمال، وهي مقسمة إلى مصلحتين .

1- **مصلحة الموارد البشرية** : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسيير شؤون العمال وتنقسم إلى فرعين : فرع الموارد البشرية، وفرع الأجور.

2- مصلحة الوسائل العامة : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسيير وسائل النقل، ونظافة المؤسسة داخليا، ولها ثلاثة فروع وهي : فرع نظافة ، فرع صيانة ، فرع وسائل نقل .

ب- **مديرية المحاسبة والمالية** : ويشرف عليها مكلف بالمحاسبة والمالية وهو الذي يقوم بكل الحسابات للمؤسسة مع الإتصال الدائم بالمدير العام ويحتوي على : مصلحة المحاسبة والمالية والإجراءات الحسابية كما يقوم بتحديد أسعار المنتجات وتنقسم إلى أربعة فروع ، فرع المواد ، فرع البنوك ، فرع الشراء ، فرع الممولين .

ج- **مديرية التجارة والتموين** : يشرف عليها المكلف بالتموين والتجارة وهو المسؤول على العلاقات التي تربط بين الإدارة ومصالحها وتقسم هذه المديرية إلى ثلاثة مصالح :

1- مصلحة التجارة : ويشرف عليها رئيس مصلحة ويقوم بكل المبيعات الخاصة بالقماش التام محليا (مدني، عسكري ، شبه عسكري) وتنقسم إلى ثلاث فروع وهي فرع البيع ، فرع تسيير المخزونات وفرع الفوترة .

2- **مصلحة تسيير المخزونات** : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسيير كل المخزونات الخاصة بالمؤسسة مثل : المواد الأولية ، قطع الغيار... وتنقسم إلى ثلاث فروع وهي : فرع تسيير المخزونات ، فرع تسيير المواد الأولية ، فرع تسيير المواد الكيمياوية .

3- مصلحة الشراء : ويشرف عليها مدير مكلف بكل مشتريات المؤسسة وإحتياجاتها .

د- **مديرية الصيانة:** ويشرف عليها مدير مكلف بالصيانة، وتنقسم إلى خمس مصالح .

1- مصلحة الصيانة العامة : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بصيانة الآلات الإنتاجية، والآلات غير الإنتاجية .

2- مصلحة الكهرباء : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف، بتسيير شؤون كهرباء الآلات، والكهرباء العامة .

3- مصلحة الملحقات : يشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسييركل فروعها .

4- مصلحة صيانة الآلات الميكانيكية : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتصليح كل أعطاب الآلات الصناعية الخاصة بعملية الإنتاج .

5- مصلحة الدراسات : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بالقيام بدراسات حول قطع الغيار الداخلية في عملية الإنتاج .

هـ- مديرية الإستغلال : ويشرف عليها مدير مكلف بالإستغلال وتنقسم إلى أربع أقسام وهي كالآتي :

1- قسم النسيج : ويشرف عليه نائب مدير مكلف بالنسيج وتنقسم إلى مصلحتين: مصلحة النسيج، ومصلحة التحضير .

2- قسم التجهيز: ويشرف عليه نائب مدير مكلف بالتجهيز، وتنقسم إلى ثلاث مصالح: مصلحة التجهيز الرطب، مصلحة التجهيز الجاف ، مصلحة التصليح .

3- قسم التقني : ويشرف عليه نائب مكلف بالشؤون التقنية، وتوجد بها مصلحة البرمجة .

3- **قسم النوعية والمخبر**: يشرف عليه نائب مدير مكلف بمراقبة النوعية، والتحاليل المخبرية .

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج و التجهيز بسكرة TIFIB

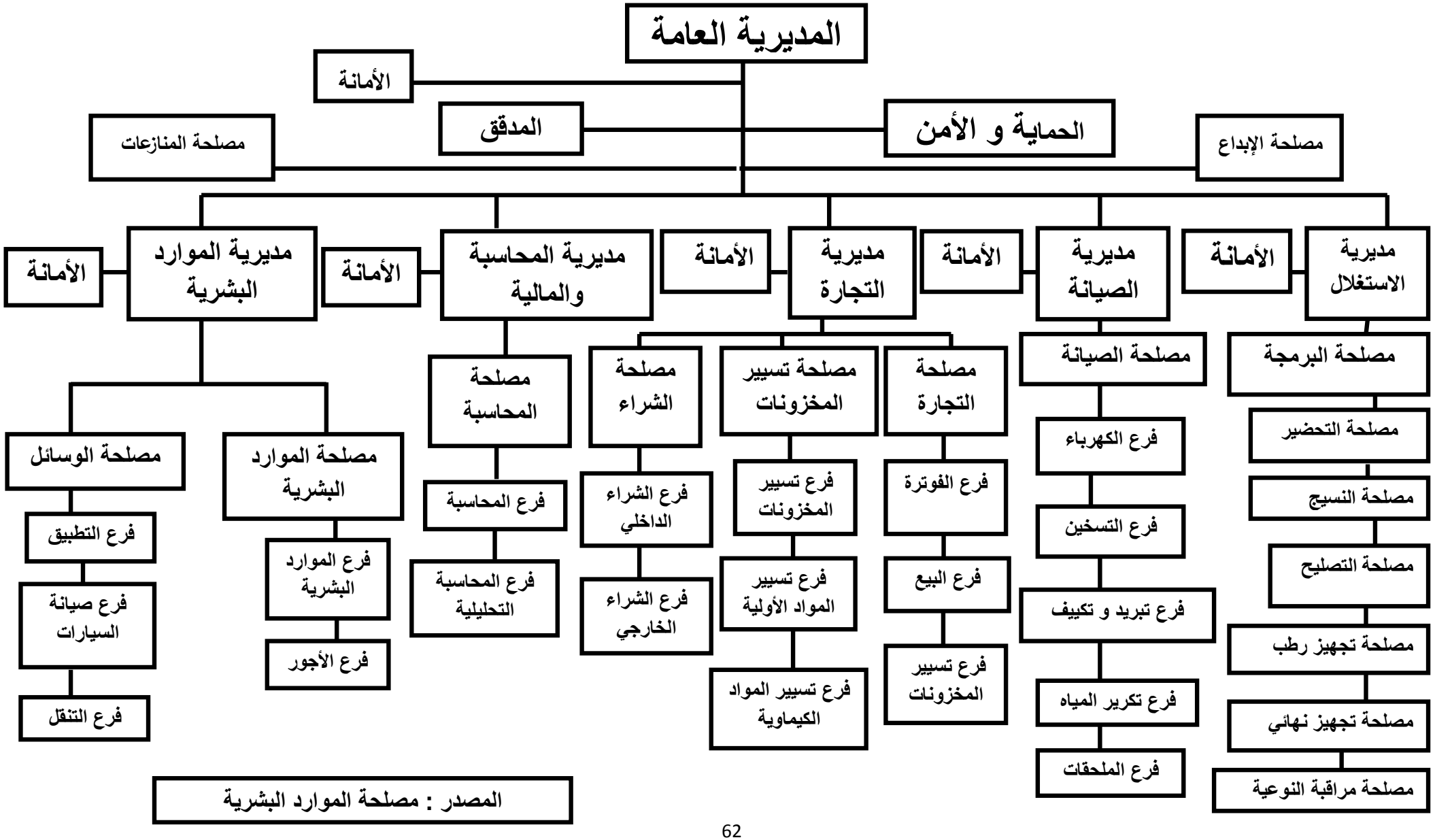

المصدر : مصلحة الموارد البشرية

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية .

سنتطرق في هذا المبحث لعرض القوائم المالية لمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB في ما يخص لسنة 2014 و 2015 .

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة .

لدينا في هذا المطلب قائمتي من القوائم المالية نذكرهما في فرعين على توالي :

الفرع الأول : عرض الميزانية المالية .

وهي الصورة الفوتوغرافية لثروة المؤسسة في تاريخ محدد، تضم مجموعة أصول، ومجموعة خصوم متساوية وفقا لمبدأ القيد المزدوج، بحيث تحدد الميزانية منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وهي تقوم على عناصر ذات قيمة صافية على عكس الميزانية المفصلة، حيث ترتب عناصر الأصول على حسب درجة السيولة أما الخصوم فترتب على حسب درجة الاستحقاق .

جدول رقم (08) : الميزانية العمومية (الأصول) لسنة 2014 .

الأصول	إجمالي 2014	إهتلاك رصيد 2014	صافي 2014	صافي 2013
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	103 283.75	76 561.06	26 722.69	47 379.44
تثبيتات عينية	–	–	–	–
أراضي	181 667 000.00	–	181 667 000.00	181 667 000.00
مباني	953 730 108.22	277 039 152.41	676 690 955.81	771 201 587.09
تثبيتات عينية أخرى	70 366 920.21	40 669 550.18	29 697 370.03	22 229 116.79
تثبيت عن ثمن	–	–	–	–
تثبيت مالي	–	–	–	–
أصول مالية أخرى غير متداولة و جاهزة	–	–	–	–
ضرائب مؤجلة على الأصول	242 598 225.41	–	242 598 225.41	242 598 225.41
مجموع الأصول غير الجارية	1 448 465 637.59	317 785 263.65	1 130 680 273.94	1 217 743 308.70
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	687 432 331.74	57 685 456.64	629 746 875.10	821 351 265.47
الزبائن	297 755 170.06	48 806 524.26	248 948 645.80	88 593 638.72
المدينون الآخرون	160 823 194.97	–	160 823 194.97	160 823 194.97
الضرائب وما شابهها	3 491 574.95	–	3 491 574.95	3 491 574.95
الموجودات وما شابهها	–	–	–	–
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	–	–	–	–
الخزينة	62 135 463.42	–	62 135 463.42	62 135 463.42
مجموع الأصول الجارية	1 211 637 735.14	106 491 980.90	1 105 145 754.24	1 033 719 891.62
المجموع العام للأصول	2 660 103 272.73	424 277 244.55	2 235 826 028.18	2 251 463 200.32

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

جدول رقم (09) : الميزانية العمومية (الأصول) لسنة 2015 .

الأصول	إجمالي 2015	إهتلاك رصيد 2015	صافي 2015	صافي 2014
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	103 283.75	91 438.88	11 844.87	26 722.69
تثبيتات عينية	–	–	–	–
أراضي	181 667 000.00	–	181 667 000.00	181 667 000.00
مباني	953 370 108.22	372 883 117.33	580 846 990.89	676 690 955.81
تثبيتات عينية أخرى	212 912 013.01	42 375 864.15	170 536 148.86	29 697 370.03
تثبيت عن ثمن	–	–	–	–
تثبيت مالي	–	–	–	–
أصول مالية أخرى غير متداولة و جاهزة	–	–	–	–
ضرائب مؤجلة على الأصول	242 598 225.41	–	242 598 225.41	242 598 225.41
مجموع الأصول غير الجارية	1 591 010 630.39	415 350 420.36	1 175 660 210.03	1 130 680 273.94
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	703 629 184.83	60 592 647.47	643 036 537.11	629 746 875.10
الزبائن	209 947 787.82	53 003 207.44	156 944 580.38	248 948 645.80
المدينون الآخرون	4 218 190.00	–	4 218 190.00	4 218 190.00
الضرائب وما شابهها	40 384.00	–	40 384.00	40 384.00
الموجودات وما شابهها	–	–	–	–
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	–	–	–	–
الخزينة	16 589 699.19	–	16 589 699.19	16 589 699.19
مجموع الأصول الجارية	934 425 245.84	113 595 855.16	820 829 390.68	1 105 145 754.24
المجموع العام للأصول	2 525 435 876.23	528 846 275.52	1 996 489 600.71	2 235 826 028.18

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

جدول رقم (10) : الميزانية العمومية (الخصوم) لسنة 2014 / 2015 .

الخصوم	2015	2014
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	-	-
علاوات واحتياطات أخرى	-	-
النتيجة الصافية	-205 126 519.10	-321 358 811.84
رؤوس أموال خاصة أخرى	695 968 072.36	1 104 837 637.62
مجموع الأموال الخاصة	490 841 553.26	792 478 825.78
الخصوم غير الجارية		
اقتراضات أخرى و ديون ملحقة	853 220 000.00	853 220 000.00
ديون أخرى غير جارية	25 645 798.53	34 266 490.97
منتوجات وأعباء أخرى مؤجلة	360 294 394.81	359 562 677.50
مجموع الخصوم الغير جارية	1 239 160 193.34	1 247 049 168.47
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	35 474 731.99	34 005 602.37
ديون أخرى وحسابات ملحقة	26 649 521.72	36 104 171.80
ضرائب	204 363 600.40	126 188 259.76
الخزينة	-	-
مجموع الخصوم الجارية	266 487 854.11	196 298 033.93
مجموع عام للخصوم	1 996 489 600.71	2 235 826 028.18

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

الفرع الثاني : الميزانية الوظيفية المختصرة .

هي أداة للتحليل المالي تقيم فيها موارد (عناصر الخصوم)، و الاستخدامات (عناصر الأصول) للقيمة الأصلية (الإجمالية) للتدفقات الإيرادات والنفقات، و ترتب فيها الموارد و الاستخدامات حسب دورتي (تمويل ، الاستثمار) أو الاستغلال .

جدول رقم (11) : الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2014 .

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
الاستخدامات المستقرة (ثابتة)	1 448 465 537.59	الموارد الدائمة	2 463 805 238
الاستخدامات الجارية	1 211 637 735.14	الموارد الجارية	196 298 033.93
الاستخدامات الاستغلال	985 187 501.70	الموارد الاستغلال	160 193 862.10
الاستخدامات خارج الاستغلال	164 314 769.90	الموارد خارج الاستغلال	36 104 171.80
الاستخدامات الخزينة	62 135 463.42	الموارد الخزينة	-
المجموع العام للاستخدامات	2 660 103 272.73	المجموع العام للموارد	2 660 103 272.73

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2015 .

جدول رقم(12): الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2015 .

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
الاستخدامات المستقرة (ثابتة)	1 591 010 630.39	الموارد الدائمة	2 258 948 022.00
الاستخدامات الجارية	934 425 245.84	الموارد الجارية	266 487 854.11
الاستخدامات الاستغلال	913 576 972.65	الموارد الاستغلال	239 838 332.40
الاستخدامات خارج الاستغلال	4 258 574.00	الموارد خارج الاستغلال	26 649 521.72
الاستخدامات الخزينة	16 589 699.19	الموارد الخزينة	-
المجموع العام للاستخدامات	2 525 435 876.23	المجموع العام للموارد	2 525 435 876.23

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

المطلب الثاني : عرض جدول حساب النتائج .

جدول رقم(13) : جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

لسنة 2015 .

البيان	ملاحظة	2015	2014
رقم الأعمال		416 820 089.22	590 105 302.29
بيع ما بين الوحدات		60 043 783.39	113 412 411.25
تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		-74 892 781.23	-180 521 958.86
الإنتاج المثبت		-	-
إعانات الاستغلال		-	-
إنتاج السنة المالية		401 971 091.38	522 995 754.68
الاستهلاكات ما بين الوحدات		-22 737 009.63	-54 732 937.87
المشتريات المستهلكة		-264 109 621.09	-353 654 539.84
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-27 865 840.26	-28 062 734.13
استهلاك السنة المالية		-314 712 470.98	-436 450 211.84
القيمة المضافة للاستغلال		87 258 620.40	86 545 542.84
أعباء المستخدمين		-188 281 553.41	-190 437 695 .83
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-7 987 405.32	-13 013 122.67
الفائض الإجمالي من الاستغلال		-109 010 338.33	-116 905 275.66
المنتجات العملياتية الأخرى		3 658 148.95	937 899.23
الأعباء العملياتية الأخرى		-3 132 559.90	-776 657.41
المخصصات للاستهلاكات والمؤونات و خسائر القيمة		-122 424 223.60	-248 799 544.56
الاسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات		25 644 167.76	53 221 370.26
النتيجة العملياتية		-205 264 805.12	-312 322 208.14
المنتوجات المالية		-	1 330 288.54
الأعباء المالية		-215 347.75	-1 366 892.24
النتيجة المالية		-215 347.75	-36 603.70
النتيجة العادية قبل الضرائب		-205 480 152.87	-312 358 811.84
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية		-	-
الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية		-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية		431 273 408.09	578 485 312.71
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-636 753 560.96	-890 844 124.55
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		-205 480 152.87	-312 358 811.84
العناصر غير العادية- المنتوجات		-	-
العناصر غير عادية- الأعباء		-	-
النتيجة الغير العادية		-	-
النتيجة الصافية المالية للسنة		-205 480 152.87	-312 358 811.84

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

المطلب الثالث : عرض جدول التدفقات النقدية .

الجدول رقم(14): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

لسنة 2015 .

البيان	ملاحظة	السنة المالية 2015	السنة المالية 2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		552 763 664.30	316 990 350.63
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		-266 571 215.63	-241 072 176.72
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		-277 786.04	-186 173.59
الضرائب عن النتائج المدفوعة		-	-
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		285 914 662.63	75 732 000.32
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)		253.53	16.16
صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		285 914 916.16	75 732 016.48
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-1 658 600.00	-44 460.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		-	-
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مالية		-	-
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية		-	-
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		-	-
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)		-1 658 600.00	-44 460.00
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		-	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		-	-
التحصيلات المتأتية من القروض		-	51 191 706.75
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-329 802 080.39	-91 030 614.05
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)		-329 802 080.39	-39 838 907.30
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة(أ + ب – ج)		-45 545 764.23	35 848 649.18
أموال الخزينة ومعادلا عند افتتاح السنة المالية		62 135 463.43	-826 933 185.76
أموال الخزينة ومعادلا عند إقفال السنة المالية		16 589 699.19	-791 084 536.58
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		-45 545 764.23	35 848 649.18
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		197 241 162.40	406 886 934.40

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

المطلب الرابع : قائمة التغيرات الأموال الخاصة .

الجدول رقم(15) : جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2015 .

البيان	ما لحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 دبسمبر 2013						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الإرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال حسابات الربط صافي نتيجة السنة المالية						1 104 837 637.62 -312 358 811.84
الرصيد في 31 دبسمبر 2014						792 478 825.78
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الإرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال حسابات الربط صافي نتيجة السنة المالية						695 968 072.36 -205 126 519.10
الرصيد في 31 ديسمبر 2015						490 841 553.26

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

المبحث الثالث : تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة النسيج و التجهيز BIFIB خلال السنة (2015) .

التحليل المالي هو عملية تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين من حيث المؤشرات المالية، و النسب المالية، و من خلال ما سبق سيتم تحليل القوائم المالية فيما يلي :

المطلب الأول : التحليل المالي بواسطة مؤشرات توازن المالي .

اعتمدنا في المطلب التالي على مؤشرات توازن المالي:

جدول رقم (16) : مؤشرات توازن المالي .

النسبة	العلاقة	2015	2014
رأس المال العامل الصافي إجمالي	الموارد الدائمة –الاستخدامات المستقرة	667 897 008.00	1 015 339 701.00
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	استخدامات جارية للاستغلال – موارد جارية للاستغلال	667 937 391.70	824 993 639.60
احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال	استخدامات جارية خارج للاستغلال – موارد جارية خارج للاستغلال	-22 390 947.72	128 210 598.10
احتياجات رأس المال العامل الصافي إجمالي	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال+ احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال	645 546 444.00	953 204 237.70
الخزينة الصافية	استخدامات الخزينة – موارد الخزينة	16 589 699.19	62 135 463.42

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

- تعليق على مؤشرات التوازن المالي :

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن :

1- المؤشر رأس المال العامل صافي إجمالي :

نلاحظ أن : $FRNG_{2015}$= 667 897 008.00

و $FRNG_{2014}$= 1 015 339 701.00

موجب ، وهو ما يشكل هامش الأمان ، و هذا يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و جزء من الأصول المتداولة .

2- المؤشر احتياجات رأس المال العامل صافي :

نلاحظ أن : BFR_{2015}= 645 546 444.00

و BFR_{2014}=953 204 237.70

موجب ، فيما يخص هذا المؤشر فانه كلما اقترب من الصفر كانت الوضعية المالية في هذا الشأن أحسن . وذلك لكون أن احتياجات الدورة كلما قاربت موارد ما عدا ذلك وضعية مناسبة لكون أن احتياجات الدورة مغطاة دون تعطيل الأموال ، و هو عكس ما نراه في المثال عموما، بحيث كانت احتياجات الدورة اكبر من مواردها ، لذلك ندعو المؤسسة إلى البحث عن مواردها لتغطية هذه الاحتياجات .

3- بينما مؤشر خزينة الصافية :

نلاحظ أن : TN_{2015}= 16 589 699.19

و TN_{2014}= 62 135 463.42

الخزينة موجبة ، و الوضعية توحي بتوفر المؤسسة على السيولة ، و هو ما سنتطرق له بالتفصيل في تحليلنا لقائمة التدفقات النقدية .

المطلب الثاني : تحليل المالي بواسطة نسب مالية .

اعتمدنا في المطلب التالي على نسب مالية في تحليل ميزانيات المالية المؤسسة .

جدول رقم (17) : نسب مالية .

النسبة	العلاقة	2015	2014
نسب السيولة :			
❁ **نسبة سيولة عامة**	**أصول المتداولة /خصوم متداولة**	**3.51**	**6.17**
❁ **نسبة سيولة سريعة**	**(استخدامات الجارية – مخزونات) / موارد الجارية**	**0.87**	**2.67**
❁ **نسبة سيولة الجاهزة**	**الاستخدامات الخزينة / موارد الجارية**	**0.06**	**0.32**
نسب النشاط :			
❁ **معدل دوران الأصول**	**رقم الأعمال /مجموع الأصول**	**0.17**	**0.22**
❁ **معدل دوران الأصول الثابتة**	**رقم الأعمال / أصول الثابتة**	**0.26**	**0.41**
❁ **معدل دوران الأصول المتداولة**	**رقم الأعمال / أصول متداولة**	**0.45**	**0.49**
نسبة المردودية :			
❁ **نسبة مردودية الأصول**	**النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول**	**-0.08**	**-0.12**
❁ **نسبة مردودية النشاط**	**النتيجة الإجمالية / رقم الإعمال**	**-0.49**	**-0.53**
❁ **نسبة مردودية أموال الخاصة**	**النتيجة الصافية /الأموال الخاصة**	**-0.42**	**-0.39**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

تعليق على نسب المالية :

1- نسبة سيولة عامة : نلاحظ سنة 2015 أصول المتداولة تمثل ثلاث مرات في قيمتها الخصوم المتداولة ، و ذلك ما يعايش قدرتها على مواجهة خصوم المتداولة، بالأصولها المتداولة، في تاريخ استحقاقها، أي رأس المال العامل موجب ، رغم تسجيلها لتراجع مهم عن سنة 2014 (قرابة الضعف) .

2- نسبة سيولة سريعة : نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 2.67 و 0.87 خلال فترة الدراسة ، وهي الثانية في التراجع مقارنة مع سنة 2014 ، و يعود الانخفاض في قيمة هذه النسبة خلال فترة الدراسة إلى انخفاض قيمة أصول المتداولة (المدين)، أو ارتفاع الخصوم المتداولة (ديون القصيرة) .

3- نسبة سيولة الجاهزة : نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 0.32 و 0.06 خلال فترة الدراسة ، و هي نسبة منخفضة اقل من الواحد ، وهذا يعني ان هناك انخفاض في قيمة النقديات ، لن تستطيع تغطية ديون قصيرة الاجل بالاموال الجاهزة ، من اجل اعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيها .

4- معدل دوران الاصول : يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 0.22 ، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2014 يولد 0.22 دينار من المبيعات ، وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة ، وهذا ما يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2015 فيقدر المعدل بحوالي 0.17 هذا ما يعني انخفاض كفاءة الإدارة خلال تلك السنة ، لكن يبقى المعدل في المستوى المقبول، ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة.

5- معدل دوران الاصول الثابتة : بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2014 يقدر هذا المعدل ب 0.41 ، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.41 دينار من المبيعات ، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما انخفضت هذه الكفاءة خلال سنة 2015 ، حيث يقدر معدل الانخفاض بالنسبة لسنة 2015 بحوالي 0.26 وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

6- معدل دوران الاصول المتداولة : يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.49 و0.45 وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات .

7- نسبة مردودية الاصول : نلاحظ أن كل دينار مستثمر كأصل يولد خسارة بقيمة 0.08 دينار كنتيجة مردودية بالنسبة لسنة 2015 ، مع تسجيل تحسين طفيف مع سنة المقارنة 2014 ، أن كل دينار مستثمر كأصل يحقق خسارة بقيمة 0.12 دينار كنتيجة مردودية .

8- نسبة مردودية النشاط : يتضح أن كل دينار مستثمر كنشاط يحقق خسارة بقيمة 0.49 دينار ، كنتيجة مردودية بالنسبة لسنة 2015 ، بالمقارنة مع سنة 2014 ، كل دينار مستثمر كنشاط يولد خسارة بقيمة 0.53 دينار كنتيجة مردودية ، من خلال هذه نسب يبين ان المؤسسة حققت مردودية سالبة ، و النتائج السنة 2015 و سنة 2014 متقاربة .

9-نسبة مردودية أموال الخاصة: نلاحظ أن كل دينار مستثمر كأموال الخاصة يحقق خسارة بقيمة 0.42 دينار كنتيجة مردودية بالنسبة لسنة 2015، بالمقارنة مع السنة 2014 ، أن كل دينار مستثمر يولد خسارة بقيمة 0.39 دينار ، من خلال هذه النسب يبين أن المؤسسة حققت مردودية سالبة ، وهذا راجع إلى نتيجة الدورة السالبة .

- و بالتالي نوصي المؤسسة بتحسين أدائها و نشاطها الذي يسمح بتحقيق نتائج أحسن .

المطلب الثالث : تحليل العمودي و الأفقي للقوائم المالية .

اعتمدنا في المطلب التالي على تحليل العمودي و الأفقي للقوائم المالية للمؤسسة .

الفرع الأول : تحليل الأفقي للقوائم المالية .

أ- تحليل الأفقي للميزانية المالية :

سنقوم بإعداد جدول يتضمن الميزانية المالية بالإضافة إلى خانتين جديدتين ، واحدة تمثل التغيرات التي حصلت لكل بند من بنود الميزانية بالأرقام المطلقة ، والخانة الثانية تمثل نسبة التغير للبند :

جدول رقم(18) : الميزانية العمومية (الأصول) لسنة 2015 .

الأصول	صافي 2015	صافي 2014	التغيرات	التغير النسبي
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	11 844.87	26 722.69	-14 877.82	-0,56
أراضي	181 667 000.00	181 667 000.00	-	-
مباني	580 846 990.89	676 690 955.81	-95 843 965.00	-0,14
تثبيتات عينية أخرى	170 536 148.86	29 697 370.03	140 838 778.80	4,74
ضرائب مؤجلة على الأصول	242 598 225.41	242 598 225.41	-	-
مجموع الأصول غير الجارية	1 175 660 210.03	1 130 680 273.94	44 979 937.00	0,039
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	643 036 537.11	629 746 875.10	13 289 662.00	0,021
الزبائن	156 944 580.38	248 948 645.80	-92 004 065.50	-0,37
المدينون الآخرون	4 218 190.00	4 218 190.00	-	-

الضرائب وما شابهها	40 384.00	40 384.00	-	-
الخزينة	16 589 699.19	16 589 699.19	-	-
مجموع الأصول الجارية	820 829 390.68	1 105 145 754.24	-284 316 363.56	-0,26
المجموع العام للأصول	1 996 489 600.71	2 235 826 028.18	-239 336 428.00	-0,11

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

تعليق على تحليل الأفقي للميزانية المالية (الأصول):

- مجموع الأصول غير الجارية : نلاحظ من خلال الميزانية أن الأصول غير الجارية ارتفعت إلى 44 979 937.00 بنسبة 03.9% مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هو راجع إلى زيادة في تثبيتات معنوية أخرى لسنة 2015 بقيمة 140 838 778.80 بأربعة مرات .
- مجموع الأصول الجارية : نلاحظ من خلال الميزانية أن الأصول الجارية انخفضت إلى -284 316 363.56 بنسبة 26% مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هو راجع إلى انخفاض قيمة الزبائن لسنة 2015 ب -92 004 065.50 بنسبة 37% .
- المجموع العام للأصول : نلاحظ أن المجموع العام للأصول خلال سنة 2015 قد حقق تراجع مقارنة مع السنة الأساس 2014 بقيمة -239 336 428.00 بنسبة 11% .

جدول رقم (19) : الميزانية العمومية (الخصوم) لسنة 2015 .

الخصوم	2015	2014	التغيرات	التغير النسبي
رؤوس الأموال الخاصة				
رأس مال تم إصداره	–	–	–	–
علاوات واحتياطات أخرى	–	–	–	–
النتيجة الصافية	−205 126 519.10	−312 358 811.84	107 232 292.7	0.34
رؤوس أموال خاصة أخرى	695 968 072.36	1 104 837 637.62	−408 869 564.7	−0,37
مجموع الأموال الخاصة	490 841 553.26	792 478 825.78	−301 637 272.5	−0,38
الخصوم غير الجارية				
اقتراضات أخرى و ديون ملحقة	853 220 000.00	853 220 000.00	–	–
ديون أخرى غير جارية	25 645 798.53	34 266 490.97	−8 620 692.44	−0,25
منتوجات وأعباء أخرى مؤجلة	360 294 394.81	359 562 677.47	731 717.30	0,0020
مجموع الخصوم الغير جارية	1 239 160 193.34	1 247 049 168.47	−7 888 975.00	−0,0063
الخصوم الجارية				
موردون وحسابات ملحقة	35 474 731.99	34 005 602.37	1 469 129.62	0,043
ديون أخرى وحسابات ملحقة	26 649 521.72	36 104 171.80	−9 454 650.08	−0,26
ضرائب	204 363 600.40	126 188 259.76	78 175 340.90	0.62
الخزينة	–	–	–	–
مجموع الخصوم الجارية	266 487 854.11	196 298 033.93	70 189 820.20	0,36
مجموع عام للخصوم	1 996 489 600.71	2 235 826 028.18	−239 336 428	−0,11

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

تعليق على تحليل الأفقي للميزانية العمومية (الخصوم) :

- الأموال الخاصة : نلاحظ من خلال الميزانية أن الأموال الخاصة انخفضت ب 272.50 637 301- بنسبة 38% مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هو راجع إلى تحسن قيمة النتيجة الصافية 292.70 232 107 بنسبة 34% و انخفاض في رؤوس أموال خاصة أخرى بقيمة 564.70 869 408- و بنسبة 37% .
- مجموع الخصوم الغير جارية : نلاحظ من خلال الميزانية أن الخصوم الغير جارية انخفضت إلى 975.00 888 7- و بنسبة 0.0063 مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هو راجع إلى انخفاض ديون أخرى غير جارية بقيمة 692.44 620 8- و بنسبة 25% .
- مجموع الخصوم الجارية : نلاحظ من خلال الميزانية أن الخصوم الجارية ارتفعت إلى 820.20 189 70 و بنسبة 36% مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هو راجع إلى زيادة في موردون وحسابات ملحقة بقيمة 129.62 469 1 بنسبة 04.3% و الضرائب بقيمة 340.90 175 78 بنسبة 62% .
- مجموع عام للخصوم : نلاحظ أن المجموع العام للخصوم خلال سنوات الدراسة قد حقق انخفاض لسنة 2015 بقيمة 428 336 239- و بنسبة 11% ، سببه تراجع في قيمة الأموال الخاصة رغم تحسن النتيجة التي بقيت سالبة (خسارة) . و لها أداء حسن في تسديد الديون الطويلة الأجل ، في حين ارتفعت الديون القصيرة الأجل بقيمة 820.20 189 70 دج .

ب- تحليل الأفقي لجدول حساب النتائج .

سيتم عمل جدول لحساب النتائج مثل طريقة الجدول السابق :

جدول رقم (20) : جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

لسنة 2015 .

البيان	2015	2014	التغيرات	التغير النسبي
رقم الأعمال	416 820 089.22	590 105 302.29	-173 285 213.00	-0.29
بيع ما بين الوحدات	60 043 783.39	113 412 411.25	-53 368 627.81	-0.47
تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	-74 892 781.23	-180 521 958.86	105 629 177.60	0.59
الإنتاج المثبت	-	-	-	-
إعانات الاستغلال	-	-	-	-
إنتاج السنة المالية	401 971 091.38	522 995 754.68	-121 024 663.30	-0,23
الاستهلاك ما بين الوحدات	-22 737 009.63	-54 732 937.87	31 995 928.24	0.58
المشتريات المستهلكة	-264 109 621.09	-353 654 539.84	89 544 918.80	0.25
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-27 865 840.26	-28 062 734.13	196 893. 87	0.007
استهلاك السنة المالية	-314 712 470.98	-436 450 211.84	121 737 740.90	0.28
القيمة المضافة للاستغلال	87 258 620.40	86 545 542.84	713 077.56	0,0082
أعباء المستخدمين	-188 281 553.41	-190 437 695.83	2 156 142.40	0.011
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-7 987 405.40	-13 013 122.67	5 025 717.35	0.39
الفائض الإجمالي من الاستغلال	-109 010 338.33	-116 905 275.66	7 894 937.30	0.07
المنتجات العملياتية الأخرى	3 658 148.95	937 899.23	2 720 249.72	2,90
الأعباء العملياتية الأخرى	-3 132 559.90	-776 657.41	-2 355 902.49	-3.03
المخصصات للاستهلاكات والمؤونات و خسائر القيمة	-122 424 223.60	-248 799 544.56	126 375 320.90	0.51
الاسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات	25 644 167.76	53 221 370.26	-27 577 202.5	-0,52
النتيجة العملياتية	-205 264 805.12	-312 322 208.14	107 057 403.00	0.34
المنتوجات المالية	-	1 330 288.54	-1 330 288.54	-1
الأعباء المالية	-215 347.75	-1 366 892.24	1 151 544.49	0.84
النتيجة المالية	-215 347.75	-36 603.70	-178 744.05	-4.88
النتيجة العادية قبل الضرائب	-205 480 152.87	-312 358 811.84	106 878 659.00	0.34
مجموع منتجات الأنشطة العادية	431 273 408.09	578 485 312.71	-147 211 904.70	-0,25
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-636 753 560.96	-890 844 124.55	254 090 563.60	0.29
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-205 480 152.87	-312 358 811.84	106 878 659.00	0.34
العناصر غير العادية- المنتوجات	-	-	-	-
العناصر غير عادية- الأعباء	-	-	-	-
النتيجة الغير العادية	-	-	-	-
النتيجة الصافية المالية للسنة	-205 480 152.87	-312 358 811.84	106 878 659.00	0.34

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

تعليق على تحليل جدول حساب النتائج :

- إنتاج السنة المالية : نلاحظ من خلال الدراسة أن إنتاج السنة المالية انخفض إلى 663.3 024 121- بنسبة 23% مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هو راجع إلى انخفاض في رقم الأعمال لسنة 2015 بقيمة 213 285 173- بنسبة 29% ، و انخفاض في قيمة بيع ما بين الوحدات بقيمة 627.81 368 53- بنسبة 47% .
- استهلاك السنة المالية : نلاحظ أن استهلاك السنة المالية خلال سنوات الدراسة قد تحسنت بقيمة 740.90 737 121 بنسبة 28% مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هذا راجع إلى تحسن في المشتريات المستهلكة بقيمة 918.80 544 89 و نسبة 25% و تحسن في الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى بقيمة 893.87 196 و بنسبة 0.007 و تحسن في الاستهلاك ما بين الوحدات بقيمة 928.24 995 31 و نسبة 58% .
- القيمة المضافة للاستغلال : نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال ارتفعت خلال سنوات الدراسة بقيمة 077.56 713 و بنسبة 0.0082 مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هذا راجع إلى نقص في رقم الأعمال لسنة 2015 بقيمة 213.00 285 173- بنسبة 29% ، و انخفاض في قيمة بيع ما بين الوحدات بقيمة 627.81 368 53- بنسبة 47% .
- الإجمالي الفائض من الاستغلال : نلاحظ أن القيمة الإجمالي الفائض من الاستغلال خلال سنوات الدراسة قد حقق نتائج سالبة إلا انه رغم النتائج سالبة قد تحسنت القيمة في سنة 2015 مقارنة مع 2014 بقيمة 937.30 894 7 و بنسبة 07% و هذا ناتج عن تحسن في أعباء المستخدمين بقيمة 142.40 156 2 و بنسبة 01.10% و تحسن في الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة بقيمة 717.35 025 5 و بنسبة 39% .
- النتيجة العملياتية : نلاحظ أن النتيجة العملياتية للسنة المالية قد انخفضت بقيمة 403.00 057 107 و بنسبة 34% مقارنة سنة 2015 مع سنة 2014 و هذا راجع إلى انخفاض في رقم الأعمال لسنة 2015 بقيمة 213.00 285 173- بنسبة 29% ، و انخفاض في قيمة بيع ما بين الوحدات بقيمة 627.81 368 53- بنسبة 47% .
- النتيجة الصافية للسنة المالية: نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية خلال سنوات الدراسة قد حققت نتائج سالبة رغم أنها تحسنت القيمة في السنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 بقيمة 695.00 878 106 و بنسبة 34% .

الفرع الثاني : التحليل العمودي للقوائم المالية .

أ- تحليل العمودي للميزانية المالية .

قصد إعطاء مثال فقط نحلل الميزانية العمومية (الأصول) ، سنقوم فيها بقسمة كل بند من بنود جانب الأصول على مجموع الأصول .

جدول رقم(21) : الميزانية العمومية (الأصول) لسنة 2015 .

الأصول	صافي 2015	صافي 2014	النسبة المئوية 2015	النسبة المئوية 2014
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	11 844.87	26 722.69	0.000006	0.00001
أراضي	181 667 000.00	181 667 000.00	0.09	08.13%
مباني	580 846 990.89	676 690 955.81	29.09%	30.27%
تثبيتات عينية أخرى	170 536 148.86	29 697 370.03	08.54%	01.33%
ضرائب مؤجلة على الأصول	242 598 225.41	242 598 225.41	12.15%	10.85%
مجموع الأصول غير الجارية	1 175 660 210.03	1 130 680 273.94	58.89%	50.57%
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	643 036 537.11	629 746 875.10	32.21%	28.17%
الزبائن	156 944 580.38	248 948 645.80	07.86%	11.14%
المدينون الآخرون	4 218 190.00	4 218 190.00	0.0021	0.0018
الضرائب وما شابهها	40 384.00	40 384.00	0.00002	0.000018
الخزينة	16 589 699.19	16 589 699.19	0.0083	0.0074
مجموع الأصول الجارية	820 829 390.68	1 105 145 754.24	41.11%	49.43%
المجموع العام للأصول	1 996 489 600.71	2 235 826 028.18	100%	100%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

- تعليق تحليل العمودي للميزانية المالية (الأصول) :

لسنة 2015 لمثالنا فوق نقول أن هيكلة الأصول لهذه المؤسسة قرابة 60% أصول الثابتة ، و 40% أصول جارية ، أما سنة 2014 هيكلة الأصول لهذه المؤسسة أنها 50% أصول ثابتة ، و 50% أصول جارية ، مما يسمح لنا بالقول أن المؤسسة تميل لمواجهة إلى احتفاظ بأموالها كأصول ثابتة على العموم .

ب- تحليل جدول التدفقات النقدية .

يمكن تحليل قائمة التدفقات النقدية لسنة 2015 :

الجدول رقم(22): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

لسنة 2015 .

البيان	السنة المالية 2015
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	552 763 664.30
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-266 571 215.63
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-277 786.04
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	285 914 662.63
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)	253.53
صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	285 914 916.16
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من أنشطة الاستثمار	
المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-1 658 600.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	-1 658 600.00
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-
التحصيلات المتأتية من القروض	-
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-329 802 080.39
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)	-329 802 080.39
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	
تغير أموال الخزينة في الفترة(أ + ب – ج)	-45 545 764.23

أموال الخزينة ومعادلا عند افتتاح السنة المالية	62 135 463.42
أموال الخزينة ومعادلا عند إقفال السنة المالية	16 589 699.19
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	-45 545 764.23
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	197 241 162.40

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2015 .

- التعليق على تحليل قائمة سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) :

يمكن تحليل قائمة التدفقات النقدية بالقيم المطلقة الواردة في القائمة ذاتها ، فنلاحظ :

أن المؤسسة تولد السيولة من نشاطها العادي (الأنشطة العملياتية) ، و ذلك لمواجهة تكاليف النشاط ذاته ، و تغطية احتياجاتها الاستثمارية بمبلغ (1 658 600.00 دج) ، و نشاطها التمويلي المتمثل في تسديدات القروض أو الديون الأخرى بقيمة (329 802 080.39 دج) ، و كل ذلك بالاعتماد كذلك على رصيد أول مدة الذي كان بقيمة 62 135 463.42 دج ، و هو ما يدفعنا للقبول أن المؤسسة قادرة على توليد السيولة اللازمة لنشاطها الاستغلالي ، الاستثماري ، التمويلي ، و هي حالة صحيحة داخل المؤسسة .

الخلاصة :

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية للمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB فبدأنا بتقديم تعريف شامل لها ، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاتها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لها ، ثم عرضنا القوائم المالية لسنة 2014 و 2015 ، و من خلال قيامنا بتحليل و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة ذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة ، و هذا ما تم تأكيده من خلال تحليل مجموعة من النسب و المؤشرات المالية ، كما أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية مالية، و من خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها أو أن هناك أصول زائدة لا حاجة للمؤسسة إليها و من أجل ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة، كذلك لاحظنا أن المؤسسة لها عدة جوانب الايجابية منها قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من القيم المتداولة ، كما لاحظنا أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة ، هذا يعني أن المؤسسة تحقق توازن المالي .

الخاتمة

الخاتمة :

يعتبر تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة أمرا ضروريا، و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها و تحقيق أهدافها المحددة ، و لقد اخترنا في دراستنا هذه أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المستخدمة داخل المؤسسة و هي التحليل المالي، و الذي يعد الإدارة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية للمؤسسة، و توجيه الانتباه إلى التقاط الحساسة التي تستوجبة الدراسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة ، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى يتسنى لها البقاء و الاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل و التشخيص المالي.

و قد تم خلال هذه الدراسة التركيز على الجانب المالي و اخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة يمكن للمحلل المالي انطلاقا من الوثائق المالية المتوفرة داخل المؤسسة الكشف عن النتائج المالية باعتبارها الصورة الحقيقية الكاشفة عن أدائها المالي. فالمؤسسة تخلف من حيث الأداء فقد نجد المؤسسات التي عرفت في فترات حياتها نجاحا ساعدها إلى التطوير و الاستمرار، و هي تلك المؤسسات الناجحة ، في حيث نجد بالمقابل مؤسسات لم تنجح في مواجهة التهديدات و لم تستغل الفرص المتاحة أمامها، و بالتالي أدى بسلوكها التسييري إلى تفاقم المشاكل الداخلية ، مما يؤثر سلبا على نتائجها المالية .

و من هنا نتأكد أن تقييم الأداء المالي انطلاقا من المنظور المالي للمؤسسة يشكل المرحلة التمهيدية و التي لابد من المحلل المرور عليها لأنها أداة مساعدة للكشف عن مصادر الخلل فيها حيث تعتبر المعلومات المالية المنبثقة من نظام المعلومات المالية للمؤسسة ركيزة أساسية بعملية تقييم الأداء المالي من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية و تكوين صورة شاملة عن وضعية المؤسسة ، فتحليل القوائم المالية يساعد على تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة و الضعف ففي السياسة المالية المتبعة للمؤسسة ، و يستخدم في تقييم الأداء المالي أدوات مالية تتمثل في تحليل النسب المالية باعتبارها أداة أساسية في الحكم على ربحية المؤسسة و كفاءتها التشغيلية و سيولتها من خلال نسب السيولة ، نسب النشاط ، نسب المردودية، و من خلال مؤشرات التوازن المالي التي تدرس رأس المال العامل ، احتياجات رأس المال العامل و كذا الخزينة .

الخاتمة :

كما تبين لنا من خلال دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة اتضح لنا أن التحليل المالي فيها غائبا نوعا ما وهذا لعدة أسباب من بينها نقص في عدد الموظفين ، لكن لا ينبغي أن المؤسسة لا تعتمد على التحليل المالي بل تلجأ إلى استخدام النسب المالية و المؤشرات التوازن أثناء القيام بأعمالها، لأنها أهم وسيلة للتحليل .

وختاما يمكن القول بأن التحليل المالي ما هو إلا أداة تسييرية تسمح بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وتسمح باتخاذ قرارات مصيرية ، لهذا يجب استعمال هذه الأداة بفعالية وبصفة دورية ، لأنها وسيلة تمكن من العمل على إطالة مدة حياة المؤسسة ، ومواكبتها للتغيرات التي تحدث داخل السوق واستمرارها في ظروف أحسن.

و من خلال ذلك تمكنا من الإجابة على الفرضيات المطروحة :

- نستطيع القول أن التحليل المالي هو عنصر أساسي للمحافظة على التوازن السياسة المالية للمؤسسة ، ولا يمكنها الاستغناء عنه.
- إن أدوات التحليل المالي متعددة وغالبا ما تكون مكملة لبعضها البعض، ولها أهمية فعالية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، لذلك تلقى اهتمام كبيرا من طرف المؤسسات الاقتصادية .
- يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية و ضرورية للتخطيط المالي إذ يمكننا معرفة المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطة المستقبلية ، إذ انه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة و الضعف .

نتائج الدراسة :

- يؤدي التحليل المالي الى معرفة الهيكل المالي للمؤسسة وتوازنه.
- التحليل المالي يبين لنا المركز المالي للمؤسسة.
- التحليل المالي يشخص لنا الوضعية المالية للمؤسسة.
- أدوات التحليل المالي تمكننا من دراسة وتفسير منطقي للحالة المالية للمؤسسة.
- تسمح أدوات التحليل المالي من معرفة نقاط القوة والضعف.
- مؤسسة الأم هي التي تقوم بتحليل القوائم المالية عن طريق محاسب مالي معتمد.

الخاتمة :

و قد سمحت لنا الدراسة التطبيقية التوصل إلى النتائج التالية :

- فيما يخص السيولة الجاهزة، المؤسسة لا تحتوي على السيولة اللازمة لتغطية مواردها الجارية، فيما حققت نتائج موجبة فيما يخص السيولة العامة خلال سنتي الدراسة .
- فيما يخص نسبة المردودية ، النتائج ضعيفة بحيث حققت المؤسسة خسائر في كلتا السنتين مما انعكس سلبا على مردودية الدينار المستثمر كأصل ، أو أموال محضرة من طرف المستثمرين.
- رأس المال العامل (FR) موجب : مما يعني أن المؤسسة تحتوي على هامش الأمان ، و الذي يعني أن المؤسسة استطاعت أن تغطي أموال الثابتة بأموال الدائمة ، أو تستطيع مواجهة خصومها الجارية بالاعتماد على أصولها المتداولة دون اللجوء إلى تسييل أصولها الثانية .
- احتياجات رأس المال العامل (BFR) موجب ، و مقداره ضخم .

(237.70 204 953)2014 و (699.00 546 645)2015

مما يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى موارد أخرى كما أن رأس المال العامل موجب فيمكن القول أن المؤسسة حققت توازنا ماليا، لكنها بالغت في تمويل جزء معتبر من الأصول المتداولة بأموالها الدائمة كان من المفروض استثمارها لتحسين مردوديتها.

- الخزينة موجبة ، معناه أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة ، و هذا ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة خلال سنوات 2014 – 2015 ، لكن يطرح عليها مشكلة الربحية أي الفرصة الضائعة لهذا يجب على المؤسسة معالجة الوضعية من خلال شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

التوصيات المقترحة:

من بين التوصيات المقترحة للمؤسسة موضوع الجانب التطبيقي ما يلي :

- عليها العمل على تحسين النتائج المحققة .
- الحفاظ على السيولة لازمة فقط ، و استثمار الباقي في توسيع النشاط .
- البحث عن موارد جديدة لتغطية احتياجات الدورة ، و توسيع النشاط .

الأفاق الدراسة:

مما لاشك فيه أن هذا البحث هو وليد الظروف التي اعد فيها سواءا الخاصة منها أو العامة و التي يعلمها الجميع (إضرابات داخل الجامعة) .

كما انه اعد في حدود المعطيات و الإمكانيات التي وفرتها المؤسسة المستقبلية ، مما يؤثر على البحث شكلا و نوعا ، و لأهميته في تحسين الأداء المالي للمؤسسات نأمل أن يتم تناوله بشكل أحسن و أوسع، و استمرارية البحث فيه فنقترح المواضيع التالية :

- التحليل المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية .
- التحليل المالي في المؤسسات المالية الإسلامية .

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب:

1. الخطيب محمد محمود، الأداء و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، 2010 .
2. أ.د.عبد الرحمن توفيق ، القوائم المالية و مخرجات العمل المحاسبي ،الجيزة .مصر ، 2014 .
3. اسماعيل عراجي ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات ، بن عكنون ، الجزائر .
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي:تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2004 .
5. خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 7002 ، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .
6. شنوف شعيب ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الالردن ، 2012 .
7. صابر تاج السر ، محمد عبد الرحمان الكنزي ، التحليل المالي- الأصول العملية و العلمية ، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2015 م .
8. صلاح الدين حسن السيسي ، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات ، الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003 .
9. فايز سالم حداد، "الإدارة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، 2010 .
10. فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، رام الله فلسطين ، سنة 2008 .
11. عبد رحمان عطية . المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي . دار حبيطلي . الجزائر .
12. عبد الحي مرعي، وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية"(الإطار النظري- معادلة الميزانية الإجراءات والدورة المحاسبية....)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001 .
13. علي عباس، "الإدارة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .
14. عبد الناصر محمد سيد درويش، "مبادئ المحاسبة المالية 2"(لتسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
15. عبد الناصر محمد سيد درويش، "مبادئ المحاسبة المالية "(الأصول العلمية والعملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

16. عاشور كتوش، "المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 .
17. عبد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، "المحاسبة المتوسطة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
18. عاطف وليد أند راوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية ، 2006.
19. عدنان هاشم، رحيم السمرائي، الإدارة المالية منهج التحليل الشامل، الجامعة المفتوحة، ليبيا، سنة 1997.
20. مثقال القرالة ، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، الأردن: جامعة الشرق الأوسط ،(2011) .
21. محمد الصيرفي ، التحليل المالي– وجهة نظر محاسبة إدارية ، الدار الفجر لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، سنة 2014 .
22. محمد بوتين .المحاسبة العامة للمؤسسة . ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر . 1998 .
23. محمد تيسير الرجبي، "تحليل قوائم المالية"، الناشر الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة–مصر، 2014 .
24. محمد صالح الحناوي .الإدارة المالية : التحليل المالي للمشروعات الأعمال .دار الجامعية . الإسكندرية . (2005) .
25. محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية "(الاستثمار، التمويل، التحويل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
26. "القوائم المالية"، إضاءات – نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، 2013 ، العدد 9.
27. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع،عمان، بدون سنة النشر .
28. محمد عبد الحليم الخلايلة ، التحليل المالي ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الاردن ، 2008 .
29. منير شاكر محمد ، التحليل المالي " مدخل صناعة القرارات " ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2008 ، ص 52 .
30. منير ابراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليل المعاصر ، الطبعة الرابعة ، المكتب العربي الحديث ، مصر، 1999 .

31. مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسن محمد سلامة،"أساسيات الإدارة المالية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .
32. كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 204 .
33. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988 .
34. ناصر .دادي عدون . مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية . دار المحمدية العامة . الجزائر .بدون تاريخ النشر .
35. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة ، الجزائر، سنة 1999 .
36. ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق ،الجزائر ، 1991 .
37. هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان ، سنة 2000 .

ب-المذكرات و الاطروحات :

1. اليمين سعادة: استخدام التحليل المالي تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قرارتها ، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2009 .
2. طير الويزة . سايغي باهية فـريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر 02، محاسبة و تدقيق ، كلية علوم التسيير ، جامعة بويرة (2014 – 2015).
3. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001 .
4. عبد الكريم شناي، "اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتحارية وعلوم التسيير، (2015- 2016) .
5. عيسي سيهام ، عيسي يونس ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة الحالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB بومرداس – ، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص: إدارة أعمال المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، (2016 / 2017) ، ص 21 .

6. لزعر محمد سامي، "التحليلي المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورة قسنطينة، (2011 – 2012) .
7. هارون ساري ، لعياضي حمادة ، أهمية استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة اليسانس الاكاديمي ، التخصص محاسبة و جباية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2016 .

ج – المجلات و المطبوعات :

1. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 4 ،سنة 2006 .
2. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل التمييزي، مجلة الواحات والدراسات، جامعة غرداية، العدد 02 ، سنة 2014 .
3. د. حياة نجار ، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مخصص لطلبة: السنة الأولى ماستر تسيير الموارد البشرية – السنة الثالثة ليسانس إدارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، سنة 2016.

د – الملتقيات :

1. بهلول نور الدين، محرز نور الدين، التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22 و 23 ماي 2012.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1. Audrey Bouteley, Louise Wiart, Le Diagnostic financier, Fiche pratique de gestion ،UNIOPSS, France, Avril 2008 , PP 2-4.
2. 18-7-2015, "Types of financial statements" ،Accounting Tools, Retrieved 3-6-2017. Edited.
3. "What are 'Financial Statements'", Investopedia, Retrieved 3-6-2017. Edited.

الملاحق

ملحق رقم (01) : قائمة الميزانية (الأصول) لسنة 2014 .

TEX ALG UNITE-TIFIB
BP 130 RP ZONE INDUSTRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

BILAN (ACTIF) 2014

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2013
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		103 283,75	76 561,06	26 722,69	47 379,44
Immobilisations corporelles					
Terrains		181 667 000,00		181 667 000,00	181 667 000,00
Bâtiments		953 730 108,22	277 039 152,41	676 690 955,81	771 201 587,09
Autres immobilisations corporelles		70 366 920,21	40 669 550,18	29 697 370,03	22 229 116,76
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		242 598 225,41		242 598 225,41	242 598 225,41
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 448 465 537,59	317 785 263,65	1 130 680 273,94	1 217 743 308,70
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		687 432 331,74	57 685 456,64	629 746 875,10	821 351 265,47
Créances et emplois assimilés					
Clients		297 755 170,03	48 806 524,26	248 948 645,80	88 593 638,72
Autres débiteurs		160 823 194,97		160 823 194,97	87 299 008,19
Impôts et assimilés		3 491 574,95		3 491 574,95	10 189 165,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		62 135 463,42		62 135 463,42	26 286 814,24
TOTAL ACTIF COURANT		1 211 637 735,14	106 491 980,90	1 105 145 754,24	1 033 719 891,62
TOTAL GENERAL ACTIF		2 646 970 649,13	424 277 244,55	2 235 826 028,18	2 251 463 200,32

مصدر: سلم من طرف المؤسسة .

ملحق رقم (02) : قائمة الميزانية (الأصول) لسنة 2015 .

TEX ALG UNITE-TIFIB
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

BILAN (ACTIF) 2015

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2014
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		103 283,75	91 438,88	11 844,87	26 722,69
Immobilisations corporelles					
Terrains		181 667 000,00		181 667 000,00	181 667 000,00
Bâtiments		953 730 108,22	372 883 117,33	580 846 990,89	676 690 955,81
Autres immobilisations corporelles		212 912 013,01	42 375 864,15	170 536 148,86	29 697 370,03
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		242 598 225,41		242 598 225,41	242 598 225,41
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 591 010 630,39**	**415 350 420,36**	**1 175 660 210,03**	**1 130 680 273,94**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		703 629 184,83	60 592 647,72	643 036 537,11	629 746 875,10
Créances et emplois assimilés					
Clients		209 947 787,82	53 003 207,44	156 944 580,38	248 948 645,80
Autres débiteurs		4 218 190,00		4 218 190,00	160 823 194,97
Impôts et assimilés		40 384,00		40 384,00	3 491 574,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		16 589 699,19		16 589 699,19	62 135 463,42
TOTAL ACTIF COURANT		**934 425 245,84**	**113 595 855,16**	**820 829 390,68**	**1 105 145 754,24**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 525 435 876,23**	**528 946 275,52**	**1 996 489 600,71**	**2 235 826 028,18**

مصدر: سلم من طرف المؤسسة .

ملحق رقم (03) : قائمة الميزانية (الخصوم) لسنة 2015/2014 .

TEX ALG UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-205 126 519,10	-312 358 811,84
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison		695 968 072,36	1 104 837 637,62
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		490 841 553,26	**792 478 825,78**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		853 220 000,00	853 220 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		25 645 798,53	34 266 490,97
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		360 294 394,81	359 562 677,50
TOTAL II		1 239 160 193,34	**1 247 049 168,47**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		35 474 731,99	34 005 602,37
Impôts		26 649 521,72	36 104 171,80
Autres dettes		204 363 600,40	126 188 259,76
Trésorerie passif			
TOTAL III		266 487 854,11	**196 298 033,93**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 996 489 600,71	**2 235 826 028,18**

مصدر: سلم من طرف المؤسسة .

ملحق رقم (04) : حساب النتائج (حسب الطبيعة) لسنة 2015/2014 .

TEX ALG UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		416 820 089,22	590 105 302,29
Vente inter unite		60 043 783,39	113 412 411,25
Variation stocks produits finis et en cours		-74 892 781,23	-180 521 958,86
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**401 971 091,38**	**522 995 754,68**
Consommés inter unite		-22 737 009,63	-54 732 937,87
Achats consommés		-264 109 621,09	-353 654 539,84
Services extérieurs et autres consommations		-27 865 840,26	-28 062 734,13
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-314 712 470,98**	**-436 450 211,84**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**87 258 620,40**	**86 545 542,84**
Charges de personnel		-188 281 553,41	-190 437 695,83
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 987 405,32	-13 013 122,67
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-109 010 338,33**	**-116 905 275,66**
Autres produits opérationnels		3 658 148,95	937 899,23
Autres charges opérationnelles		-3 132 559,90	-776 657,41
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-122 424 223,60	-248 799 544,56
Reprise sur pertes de valeur et provisions		25 644 167,76	53 221 370,26
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-205 264 805,12**	**-312 322 208,14**
Produits financiers			1 330 288,54
Charges financières		-215 347,75	-1 366 892,24
VI-RESULTAT FINANCIER		**-215 347,75**	**-36 603,70**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-205 480 152,87**	**-312 358 811,84**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**431 273 408,09**	**578 485 312,71**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-636 753 560,96**	**-890 844 124,55**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-205 480 152,87**	**-312 358 811,84**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-205 480 152,87**	**-312 358 811,84**

مصدر: سلم من طرف المؤسسة .

الملحق رقم (05) : جدول سيولة الخزينة لسنة 2015/2014 .

TEX ALG UNITE-TIFIB
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NOTE	2015	2014
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		552 763 664,30	316 990 350,63
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-266 571 215,63	-241 072 176,72
Intérêts et autres frais financiers payés		-277 786,04	-186 173,59
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		285 914 662,63	75 732 000,32
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		253,53	16,16
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**286 914 916,16**	**75 732 016,48**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 658 600,00	-44 460,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-1 658 600,00**	**-44 460,00**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			51 191 706,75
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-329 802 080,39	-91 030 614,05
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-329 802 080,39**	**-39 838 907,30**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-45 545 764,23**	**35 848 649,18**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**62 135 463,42**	**-826 933 185,76**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**16 589 699,19**	**-791 084 536,58**
Variation de la trésorerie de la période		**-45 545 764,23**	**35 848 649,18**
Rapprochement avec le résultat comptable		**197 241 162,40**	**406 886 934,40**

مصدر: سلم من طرف المؤسسة .

ملحق رقم (06) : جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2014 .

EPE TEXALG SPA UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSTRIELLE BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:001116098897042

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES 2014

LIBELLE	NOTE	Capital social	Prime d'emission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2012			-	-	-	
Changement méthode comptable 2013		-	-	-	-	-
Correction d'erreurs significatives 2013		-	-	-	-	-
Réévaluation des immobilisations 2013		-	-	-	-	-
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2013		-	-	-	-	-
Dividendes payés 2013		-	-	-	-	-
Augmentation de capital 2013		-	-	-	-	-
Compte de liaison 2013						911 849 842,78
Résultat net de l'exercice 2013		-	-	-	-	-188 093 094,50
Solde au 31 décembre 2013		-	-	-	-	**723 756 748,28**
Changement méthode comptable 2014		-	-	-	-	-
Correction d'erreurs significatives 2014		-	-	-	-	-
Réévaluation des immobilisations 2014		-	-	-	-	-
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2014		-	-	-	-	-
Dividendes payés 2014		-	-	-	-	-
Augmentation de capital 2014		-	-	-	-	-
Compte de liaison 2014						1 104 837 637,62
Résultat net de l'exercice 2014		-	-	-	-	-312 358 811,84
Solde au 31 décembre 2014		-	-	-	-	**792 478 825,78**

مصدر: سلم من طرف المؤسسة .

ملحق رقم (07) : جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2015 .

TEX ALG UNITE-TIFIB
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES 2015

LIBELLE	NOTE	Capital social	Prime d'emission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2013		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Changement méthode comptable 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Comptes de liaison		0,00	0,00	0,00	0,00	1 104 837 637,62
Résultat net de l'exercice 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	-312 358 811,84
Solde au 31 décembre 2014		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**792 478 825,78**
Changement méthode comptable 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Comptes de liaison		0,00	0,00	0,00	0,00	695 968 072,36
Résultat net de l'exercice 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	-205 126 519,10
Solde au 31 décembre 2015		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**490 841 553,26**

مصدر: سلم من طرف المؤسسة .